

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

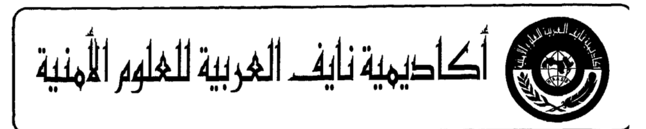
مركز الدراسات والبحوث

مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من أنشطة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د.مصطفى محمد متولي د. ذياب موسى البداينة
د. حسين علي الرفاعي د. حسن أكرم نشأت

الرياض
١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

٣١٦



مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية
من أنشطة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د.مصطفى محمد متولي   د. ذياب موسى البداينة
د. حسين علي الرفاعي   د. حسن أكرم نشأت

الطبعة الأولى
الريـــــاض
١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@naass.edu.sa

ISBN 4-28-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

متولي، مصطفى

مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من أنشطة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية/
مصطفى متولي، ذياب البداينة، حسين الرفاعي، - الرياض

١٤٣ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٤ - ٢٨ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠

١ - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أ- البداينة، ذياب (م.مشارك)
ب- الرفاعي، حسين (م.مشارك) ج- العنوان
ديوي ٣٦٣,٣٠٦١ ٢١/٣١١٧

رقم الايداع: ٢١/٣١١٧
ردمك: ٤ - ٢٨ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠



المحتويـــات

التقديـــــم ٣

المقدمـــــة ٥

الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها ٧

١ . ١ مقدمة ٩

١ . ٢ مشكلة الدراسة ١١

١ . ٣ أهداف الدراسة ١٣

١ . ٤ أهمية الدراسة ١٤

١ . ٥ أسئلة الدراسة ١٤

١ . ٦ تحديد المفاهيم ١٦

الفصل الثاني : الإطار النظري ٢١

٢ . ١ البحث العلمي في الميدان الأمني ٢٣

٢ . ٢ الدراسات السابقة ٢٥

٢ . ٣ إسهامات كلية الدراسات العليا في المجالات الأمنية ٣٠

٢ . ٤ إسهامات كلية التدريب في المجال الأمني ٣٥

٢ . ٥ إسهامات مركز الدراسات والبحوث في المجالات الأمنية .. ٤٠

٢ . ٦ إسهامات الأكاديمية في التعاون الدولي ٤٥

الفصل الثالث: المنهجيــة ٤٩

٣ . ١ طريقة الدراسة ٥١

٣ . ٢ أداة الدراسة ٥١

٣ . ٣ عينة الدراسة ٥٥

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ٦١

٤ . ١ إسهامات الأكاديمية في مجال التدريس والبحث العلمي
وخدمة المجتمع العربي والتعاون الدولي ٦٤

٤ . ٢ مشاركة الأكاديمية في المؤتمرات واللجان والاجتماعات
الدولية والعربية ١٠١

٤ . ٣ آراء المشاركين بالأنشطة العلمية والتدريبية والخدماتية التي
تقدمها الأكاديمية ١٠٩

الخلاصة والمناقشة ١٣٥

المراجـــــــع ١٣٩

التقديـــــم

جاء إنشاء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٩٨٠م لملء فراغ في الساحة الأمنية العربية نتيجة للحاجة لوجود مؤسسة علمية عربية تقوم بمهام كبيرة في الميدان الأمني العربي، في عالم يزداد فيه القلق وترتفع فيه نسبة الجرائم، وتتطور فيه أنماطها ووسائلها.

إن مواجهة الجريمة والحد من أخطارها، وتعزيز سبل الوقاية منها، تتطلب دون شك الانطلاق دائماً من الحقائق العلمية التي تبنى عليها السياسات والاستراتيجيات الأمنية. ولمّا كانت الجهود التي تبذل في مختلف الميادين الأمنية لا بد لها من الاعتماد على نتائج البحوث والدراسات العلمية. لذا جاءت النشاطات التي تقوم بها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية متمشية مع هذا السياق في مجالات الدراسات العليا والتدريب الأمني والبحوث العلمية.

ولقد هدفت هذه الدراسة التي تناقش الجوانب المتعددة للنشاطات العلمية التي تقوم بها الأكاديمية إلى توضيح مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من أنشطة الأكاديمية التي أنشئت بهدف خدمتها، وبما يكفل مساعدتها في اتخاذ القرار الأكثر ملاءمة لمواجهة الحاجات الأمنية.

كما تهدف هذه الدراسة من جهة أخرى إلى مساعدة الأكاديمية نفسها من خلال تقييم نشاطاتها بغية تطوير مهامها وجهودها العلمية، كما دأبت على الدوام منذ إنشائها، فالمراجعة المستمرة لبرامج الأجهزة العلمية هي إشارة على حيوية هذه الأجهزة وقدرتها على تطوير نشاطاتها العلمية، ودفعها دائماً لتكون بمستوى الحاجات المرتقبة منها.

والأكاديمية إذ تنشر هذه الدراسة فإنه يسرها أن تتلقى المقترحات التي من شأنها أن تجعل منها على الدوام جهازاً أمنياً علمياً عربياً يفي بمتطلبات الأجهزة الأمنية العربية على النحو الأكمل، ويجعل منها مرجعاً متميزاً في ميدان عملها ونشاطها.

والله من وراء القصد ،،،

رئيـــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامـدي

المقدمـــة

تؤدي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ إنشائها قبل أكثر من عقدين من الزمن رسالتها في سد فراغ علمي مهم في الميدان الأمني على المستوى العربي.

ولقد قامت الأكاديمية برسم خططها وبرامج عملها انطلاقاً من الحاجات العربية في المجال الأمني، ولا سيما تلك التي حددتها أو أشارت إليها الخطط الأمنية العربية والاجتماعات الدورية لمجلس وزراء الداخلية العرب الموقر، واجتماعات كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية العربية. ومع ذلك فإن الأكاديمية تقوم بين فترة وأخرى بإعداد التقارير والدراسات التي تؤكد مسيرتها العلمية السليمة ضمن سياق الأهداف والآمال التي كانت وراء إنشائها، وتعمل على تطوير نظمها لتجيب وبأفضل ما يمكن من المستويات الأكاديمية والتدريبية والبحوث والدراسات العلمية على الحاجات العربية الأمنية.

وتعد هذه الدراسة من أهم ما قامت به الأكاديمية في هذا الشأن وقد جاءت نتائجها مشيرة إلى دلائل واضحة تدعم مسيرة عمل الأكاديمية في الطريق الصحيح، على الرغم من سعيها الحثيث والدائم لتحسين أداء مختلف معاهدها وإداراتها لتواكب الحاجات الأمنية المتجددة والمتطورة، ولتواكب من جهة أخرى ما يتم في مختلف المنظمات والهيئات العالمية المماثلة.

ولقد عرضت هذه الدراسات تحليلاً علمياً لمحتوى النشاطات العلمية المختلفة التي قامت بها الأكاديمية خلال مسيرتها الحافلة بالعديد من الأنشطة العلمية التي تميزت بها على المستوى الاقليمي، ومنها تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية العربية والدولية للبحث في أهم القضايا الأمنية

والظواهر الانحرافية والإجرامية، بل وفي ميدان الوقاية من الجريمة أيضاً.

ولقد اشتملت هذه الدراسة أيضاً على جانب مسحي استهدف تقييم تلك النشاطات التي تقدمها الأكاديمية من وجهة نظر المشاركين في عدد من الدورات التدريبية التي تنظمها كلية التدريب في الأكاديمية، وجاءت نتائجها لتكشف أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تقوم بالمهام التي تضطلع بها على نحو متكامل وبمستوى عال من الأداء والكفاءة.

كما أن الملاحق التي ضمتها الدراسة يمكن أن تساعد المهتمين والباحثين في الوقوف على مختلف النشاطات والدراسات والرسائل العلمية التي أنجزت في الأكاديمية.

والله ولي التوفيق ،،،

المؤلفون

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

١ ـ خلفية الدراسة وأهميتها

١ . ١ مقدمـة

مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتقني وثورة الاتصال والمعلومات التي شهدتها المجتمعات الحديثة خلال القرن العشرين، اهتزت مفاهيم الانعزالية، وقصرت المسافات بين الدول، وأصبح العالم كله قرية كونية واحدة، وظهرت الجريمة المنظمة العابرة للدول واتسع نطاقها وزادت خطورتها، وتنوعت أنماط الجريمة وزادت معدلات انتشارها، مما فرض حتمية التعاون الأمني للتغلب على المعوقات الناجمة عن مواجهة الدول لهذه الجرائم بصورة منفردة.

إن التعاون الأمني بين الدول يفي بعدد من احتياجاتها مثل تبادل المعلومات والمهارات، وتغيير الاتجاهات وتحديث الأفكار، وتطوير أساليب العمل الأمني وإعادة تنظيمه. لذا اهتمت جامعة الدول العربية منذ الخمسينيات بالتعاون الأمني العربي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة العربية من خلال إنشاء عدد من الآليات والأجهزة التي تحقق هذا التعاون، بدءاً بالمكتب الدائم لشئون المخدرات عام ١٩٥٠م، ومروراً بمؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب منذ عام ١٩٧٢م، إلى أن بلغت غايتها بتشكيل مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٢م، الذي يتولى رسم الاستراتيجيات الأمنية والإشراف على تنفيذها من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة (أحمد، ١٩٩٨).

وتُجسد أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية فكرة التعاون الأمني العربي، وتعمل على التطوير المستمر لآلياته حتى يبلغ أرقى مستوياته

ويحقق أهدافه المنشودة في تحقيق التكامل الأمني، وتعمل على تطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية لتنمية الكفايات المهنية لدى العاملين بالأجهزة الأمنية العربية، وتعبئة الرأي العام العربي ضد الجريمة، وتعزيز التعاون التقني بين الدول العربية.

وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وهي تواصل مسيرتها بخطى حثيثة وأمان طموحة لتزويد رجل الأمن العربي على وجه الخصوص، وغيره من ذوي العلاقة الأمنية بالمعارف الأمنية المتقدمة. وقد مكنها تميزها من استقطاب خيرة الأساتذة والخبراء في ميادين العلوم المختلفة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨).

وتسعى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الشرطية والإدارية والوقاية من الجريمة.

ب- ترسيخ مبدأ أصالة التكامل الأمني العربي ووحدة أمن الأمة العربية على أساس من أصالة التراث الحضاري العربي ومعطيات الشريعة الإسلامية.

ج- التعريف بأحكام التشريع الجنائي الإسلامي، وإبراز أهمية أسسه ومبادئه وتطبيقاته في التغلب على المشكلات المعاصرة.

د- النهوض بمستوى التدريب الأمني وتوظيف التقنيات الحديثة في المجالات الأمنية.

هـ- تنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والأكاديمية والشرطية والجنائية على الصعيد العربي وتبادل المعلومات والخبرات معها (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨، ص ٢٣).

وتجدر الإشارة إلى أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وهي تركز اهتمامها على تحقيق تلك الأهداف بصورة دقيقة، لها وسائل وبرامج وأساليب متعددة، بل واستراتيجية عمل معتمدة، تتسع لآفاق التطوير في العمل العلمي على ضوء تنفيذ قرارات مجلس الإدارة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨).

وإنطلاقاً من تطلع المجتمع العربي إلى الأمن والاستقرار لما لهما من آثار مباشرة وحاسمة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد أنيط بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إعداد الكوادر والقيادات الأمنية العربية وتدريبها على استخدام التقنيات والنظم المعلوماتية الحديثة، وإجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مختلف المجالات الأمنية، من هنا تأتي هذه الدراسة لتقييم مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من أنشطة الأكاديمية وجهودها في خدمة القطاع الأمني العربي.

٢ . ٢ مشكلة الدراسة

إدراكاً من جامعة الدول العربية لقيمة العلم وإسهامه في توفير الأمن والاستقرار للدول العربية ورفع أداء أجهزة الأمن العربية، ورغبة من قادة الشرطة والأمن العرب في إقامة معهد عربي يهتم بإجراء البحوث والدراسات الشرطية على المستوى العربي، واستجابة لقرار المؤتمر الثاني لوزراء الداخلية العرب بإيجاد مركز على مستوى عال من التخصص لتولي الدراسات والبحوث الخاصة بالدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بالإضافة إلى التدريب، فقد أنشئ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب عام ١٩٨٠م، بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. وبعد تطوير المركز وإعادة تنظيمه ظهرت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (مجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٧م).

ولما كانت الجامعات والمؤسسات العلمية تتنافس في خدمة المجتمع المحلي وفتح أبوابها له وتتحسس مشكلاته وتضع الحلول المناسبة لها، وتستشعر آمال أفراده وترسم الطرق الكفيلة بتحقيق طموحاتهم، فإن الأكاديمية باعتبارها مؤسسة علمية أمنية عربية اتجهت منذ ظهورها إلى التجاوب مع مجتمعها العربي لبحث مشكلاته الأمنية، ووقايته من الجريمة، وإعداد قياداته الأمنية وتدريبها، وخدمة أفراده من خلال توعيتهم الأمنية وحمايتهم المدنية عن طريق الندوات والمحاضرات، والمؤتمرات والحلقات العلمية والمعارض، وتقديم المشورة الفنية للأجهزة العربية العاملة في مجال مكافحة الجريمة.

وباختصار فإن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بوصفها مؤسسة علمية تقوم بوظائفها في مجالات ثلاثة هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع من خلال كلية الدراسات العليا، ومركز الدراسات والبحوث، وكلية التدريب بالإضافة إلى إدارة التعاون الدولي.

إن الحقائق الاجتماعية للمنظمة تؤثر في تقييمها من قبل الآخرين (Kane & Lawler,1979) وإن المناخ التنظيمي الرديء وانخفاض مستويات الثقة والانفتاح التنظيمي تؤثر في الأداء والرضا الوظيفي (Landy,1985)

إن تقييم الخدمات التي تقدمها أي منظمة من العناصر المهمة في العمل للمدراء والمشرفين والعاملين على حد سواء. ويمكن أن تكون نتائج التقييم مفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالموظفين «مثل الترقية، المكافأة»، ويمكن أن تكون مفيدة للموظفين من خلال تحديد مجالات القوة والضعف في أداء الموظفين وفي تحديد نموهم المهني، وبالتالي وكنتيجة لذلك فإن الأداء يمكن أن يتحسن (Al-Badayneh & Sonnad,1993).

وتأتي الدراسة الحالية في إطار عملية التقييم المستمر وتوفير المعلومات لصانع القرار، واستخدام معطيات التقويم في تطوير البرامج العلمية والتدريبية والبحوث لتتمكن من توظيفها في خدمة الأمن العربي. ولذلك خصصت هذه المحاولة لتقييم استفادة الأجهزة الأمنية من أنشطة الأكاديمية ضمن خطة الدراسات العلمية التي تجريها الأكاديمية في عام ١٩٩٩م.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتلخص في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من نشاطات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مجالات الدراسات العليا والتدريب والبحث العلمي؟

١ . ٣ أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ ـ التعرف إلى مساهمات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في المجالات الأمنية.

ب ـ تقييم مدى إستفادة الأجهزة الأمنية العربية من النشاطات التي تقدمها الأكاديمية في المجالات الأمنية.

ج ـ تحديد السياسات والآليات التي تؤدي إلى تفعيل استفادة الأجهزة الأمنية العربية من الجهود التي تبذلها الأكاديمية في المجال الأمني بمفهومه الشامل.

١ . ٤ أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من توفير معرفة علمية عن إسهامات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال الدراسات العليا الأمنية، وفي مجال البحوث العلمية في القضايا الأمنية والوقاية من الجريمة والتشريع الاسلامي والإدارة الأمنية، وفي مجال التدريب الأمني للقيادات والكوادر العربية العاملة في الأجهزة الأمنية.

كما تبرز أهمية الدراسة من الجانب التطبيقي للتقويم التطويري (Development Evaluation) في توفير تغذية راجعة يستفيد منها المسؤولون عن صنع القرار في الأكاديمية لتطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخطط والطرائق والأساليب التي تمارسها الأكاديمية في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

كما تتضح أهمية هذه الدراسة في الوقوف على رؤية المشاركين لمدى استفادتهم من الأنشطة العلمية والتدريبية والبحثية التي تقدمها الأكاديمية، وبالتالي استفادة أجهزتهم الأمنية من الأنشطة التي تمارسها الأكاديمية في المجال الأمني بمفهومه الشامل، وتحديدهم لجوانب الضعف والقوة في تلك الأنشطة، بما يساعد عمداء معهد الدراسات العليا وكلية التدريب ومركز الدراسات والبحوث على رسم السياسات والآليات التي تؤدي إلى تفعيل الاستفادة من أنشطة الأكاديمية وتطبيقها.

١ . ٥ أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن سؤالين رئيسين تضمن كل منهما عدداً من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

السؤال الأول : ما الإسهامات التي قامت بها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩م في ميادين التدريب، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟ .

ويتضمن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

أ ـ ما إسهامات الأكاديمية في مجال الدراسات العليا الأمنية؟ .

ب ـ ما إسهامات الأكاديمية في مجال التدريب الأمني؟ .

ج ـ ما إسهامات الأكاديمية في مجال الدراسات والبحوث الأمنية؟ .

د ـ ما إسهامات الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع العربي والتعاون الأمني الدولي؟ .

السؤال الثاني : ما مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من الأنشطة العلمية التي تمارسها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في المجالات الأمنية المختلفة من وجهة نظر المشاركين في هذه الأنشطة؟ .

وتضمن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

أ ـ ما مدى وضوح أهداف النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية وواقعيتها؟ .

ب ـ ما مدى ملاءمة موضوعات النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية لاحتياجات المشاركين واهتماماتهم؟ .

ج ـ ما مدى ملاءمة المادة العلمية التي تضمنتها النشاطات العلمية للمستوى التعليمي للمشاركين؟ .

د ـ ما رؤية المشاركين لأداء أعضاء الهيئة العلمية الذين قدموا تلك النشاطات العلمية؟ .

هـ- ما مدى ملاءمة مكان وزمان النشاطات العلمية التي قدمتها الأكاديمية للمشاركين؟ .

و- ما رؤية المشاركين في النشاطات العلمية التي قدمتها الأكاديمية للمجالات التي استفادوا منها؟ .

ز- ما مدى مساهمة الإشراف العلمي والخدمات المساندة في إنجاز النشاطات العلمية التي قدمتها الأكاديمية؟ .

ح- ما رؤية المشاركين لمدى استفادتهم من النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية؟ .

ط- إلى أي مدى يختلف تقويم المشاركين للأنشطة العلمية التي تقدمها الأكاديمية باختلاف خصائصهم الديموجرافية؟ .

١ . ٦ تحديد المفاهيم

تناولت الدراسة عددا من المصطلحات التي تم تحديدها إجرائياً على النحو التالي :

١ . ٦ . ١ التدريس الأمني

التدريس بصفة عامة عملية تستهدف تمكين الطالب من المعارف والمهارات الفكرية والعملية الملائمة لتحقيق أهداف التدريس المحدودة (الزعيمي، ١٩٩٤م، ص ١٢).

ويقصد بالتدريس الأمني في هذه الدراسة جميع المعلومات والخبرات الأمنية التي تقدمها كلية الدراسات العليا من خلال الهيئة العلمية فيها وهو جزء من متطلبات حصولهم على الدرجات العلمية التي قبلوا للحصول عليها .

١ . ٦ . ٢ البحث العلمي

تتعدد تعريفات البحث العلمي وتتباين ولكنها لا تغفل الاهتمام بالوسائل التي يستخدمها أو المخرجات التي يسعى إلى تحقيقها (متولي، ١٩٩٩م، ص ٥). لذا تعرف ثريا ملحس البحث العلمي بأنه «محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها مكتملة لتسير في ركب الحضارة العالمية» (ملحس، ١٩٧٣م، ص ٢٤).

أما كيرلنجر فيعرف البحث العلمي بأنه «استقصاء منظم ومضبوط واختباري وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات بين الظواهر الطبيعية (Kerlinger, 1976,p.11). بينما يعرفه حسين رشوان بأنه «نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية» (رشوان، ١٩٨٢م، ص ٢٥).

ويقصد بالبحث العلمي في هذه الدراسة جميع الأنشطة البحثية من دراسات ومؤلفات وبحوث يقوم بإعدادها أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو من خارجها، كما يشمل رسائل الماجستير التي يعدها طلاب الدراسات العليا بالأكاديمية ويتولى مركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية نشرها وفق الأعراف العلمية المتبعة.

١ . ٦ . ٣ خدمة المجتمع العربي والدولي

هي كل نشاط موجه إلى المجتمع المحيط بالمؤسسة العلمية بقصد إحداث تغيرات تنموية في البيئة المحيطة (السنبل، وعبد الجواد، ١٩٩٤م، ص ٤٨).

ويقصد بخدمة المجتمع في هذه الدراسة جميع الخدمات التي تسهم بها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في خدمة مجتمعها العربي أو بيئتها المحلية من محاضرات وندوات وحلقات علمية ودورات تدريبية واستشارات ومعارض أمنية تدعم من خلالها الوعي الأمني والتعاون الأمني العربي.

١ . ٦ . ٤ التقويم

هو إصدار حكم على قيمة الأفكار أو الحلول أو الأعمال أو البرامج أو الأداء، ويستخدم معايير ومستويات مختلفة لتقدير مدى دقتها وفعاليتها وكفاءتها، ويكون التقويم كميا أو كيفيا وهدفه التحسين والتطوير لتحقيق الأهداف المنشودة (الخطيب وآخرون، ١٩٨٥م، ص ١١٧).

ويقصد بالتقويم في هذه الدراسة إصدار حكم على مدى استفادة الأجهزة الأمنية العربية من الأنشطة التي تمارسها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١ . ٦ . ٥ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

هي مؤسسة علمية أمنية إقليمية ذات شخصية اعتبارية ولها نظامها الأساسي المعتمد من مجلس وزراء الداخلية العرب، ولها مجلس إدارة يشرف على تنفيذ السياسات المرسومة لتحقيق أهداف الأكاديمية ويندرج تحتها: كلية الدراسات العليا، وكلية التدريب، ومركز الدراسات والبحوث ومركز المعلومات والحاسب الآلي.

١ . ٦ . ٦ الأنشطة التي تمارسها الأكاديمية

الأنشطة جمع نشاط ويعبر النشاط سواء كان عقليا أو جسديا عن سلوك هادف يحقق غرضا محدداً. ويقصد بأنشطة الأكاديمية كافة الأنشطة العلمية التي تضطلع بها الأكاديمية من تدريس وبحث ونشر ولقاءات وحلقات وندوات ومؤتمرات علمية ومعارض أمنية وإستشارات أمنية فنية.

١ . ٦ . ٧ الأجهزة الأمنية العربية

يقصد بها في هذه الدراسة الإدارات والمؤسسات والمنظمات الأمنية التي تخضع لوزارات الداخلية في البلاد العربية، أو ما يناظرها من إدارات ومؤسسات ومنظمات تعمل في مقاومة الجريمة والتشريعات الجنائية المختلفة، ويمثلها في هذه الدراسة الأشخاص المرشحون منها للمشاركة في أنشطة الأكاديمية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

٢ ـ الإطـار النظـري

الإطار النظري أحد الركائز الرئيسة للبحث العلمي لما يوفره من إلمام بالخلفية العلمية للظاهرة التي يتناولها البحث، والتعرف على المفاهيم النظرية المرتبطة بها، كما يوفر المعلومات التي تمكن من استنتاج الحلول الملائمة لمشكلة الدراسة (العساف، ١٩٨٩م، ص ص ٥٠ـ٥١).

٢ . ١ البحث العلمي في الميدان الأمني

تكرس للبحث العلمي وتطبيقاته في مختلف الدول المتقدمة إمكانات كبيرة وجهود كثيفة، لما له من أهمية في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالبحث العلمي هو الوسيلة الأنجع بل الوحيدة للوصول إلى الحقائق العلمية التي تساعد الجهات المعنية في اتخاذ القرار السليم حيث ينتهي البحث العلمي إلى تفسير الحوادث والعلاقات وفهم الظواهر الاجتماعية مما يجعل تطبيق نتائج البحوث العلمية وخاصة الاجتماعية منها في الميدان الأمني ذا أثر كبير في أمن المجتمع.

إن البحث العلمي لا يلقى الاهتمام الذي يستحقه في مختلف الدول العربية، في حين أن الدول المتقدمة تتنافس فيما بينها بما ترصده من أموال تكرس للبحث العلمي بمختلف فروعه ومستوياته، وبما تخصه من جهود للباحثين والعلماء والفنيين الذين ينقطعون للعمل في ميدان البحوث النظرية والتطبيقية. وتصنف الدول العربية بأنها في فئة الدول الفقيرة معلوماتياً، ويظهر ذلك في انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي إذ كانت نسبة الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي عام ١٩٩٢م (٥ , ٠٪) مقارنة مع المعدل العالمي (٨ , ١٪). وكنسبة من الناتج القومي فقد كانت عام ١٩٩٦م (١٥ , ٠٪) فقط (البداينة، ٢٠٠٠).

فالتنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق بعيداً عن البحث العلمي باعتباره الوسيلة الأكثر أهمية للتخطيط في مختلف المجالات، إضافة إلى أن البحث العلمي ونتائجه تتيح المجال للتنبؤ بالمشكلات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ القرار السليم ورسم الخطط ووضع برامج العمل المتنوعة بما في ذلك البرامج والخطط الوقائية.

وفي ميدان العلوم الأمنية تبرز جهود أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في ميدان البحث العلمي في المجالات الأمنية بوصفها منظمة وهيئة علمية عربية تعبر عن رغبة الدول العربية في إعطاء البحث العلمي في الميادين الأمنية الأهمية التي يستحقها، وذلك بهدف التعرف إلى المشكلات الأمنية وتحليلها وتلمس الحلول الملائمة لها، حيث يمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الخطوات التالية :

أ- الوقوف على البرامج والخطط والمعلومات الأمنية في الدول العربية.

ب- تطوير قاعدة المعلومات الأمنية في قسم المعلومات والحاسب الألي في الأكاديمية لتوفير المعلومات والبيانات الأمنية المتعددة التي تخدم الباحثين والمختصين في الأكاديمية وفي الأجهزة الأمنية ومراكز البحث العلمي في الدول العربية.

ج- مساعدة الأجهزة الأمنية العربية على تطبيق الأساليب والطرق العلمية في التعامل مع المعطيات والبيانات الأمنية.

د- العمل مع الأجهزة والمنظمات العربية المختصة لتوحيد المصطلحات والمفاهيم الأمنية في كافة الدول العربية.

هـ- تدعيم التعاون الأمني على المستويين الإقليمي العربي والدولي من خلال الهيئات المختصة العربية الإقليمية أو المنظمات الدولية المعنية.

٢ . ٢ الدراسات السابقة

أظهرت دراسة ويس (Weiss وزميله باكو فالز Bucuvals) أن هناك اتفاقاً بين صانعي القرار ولجان البحث العلمي والباحثين الاجتماعيين على أن البحث الاجتماعي مفيد لصانعي القرارات وحتى وإن لم يستخدم البحث الاجتماعي على نطاق واسع في القطاع الحكومي (Weiss & Bucuvals) وأشار البداينة إلى أن صانعي القرار قد لا يرغبون في الاعتماد على البحث الاجتماعي الذي لا يتفق مع أفكارهم أو سياسة مؤسساتهم، أو لأن صنع القرار عملية ذات طبيعة سياسية، أو لضعف الاتصال بين صانعي القرار والباحثين، أو لعدم قدرة صانعي القرار على تحديد احتياجاتهم (البداينة، ١٩٩٦، ص٣٢١).

وكشفت دراسة (نور Nor) عن أربع وظائف للبحوث الاجتماعية في صنع القرار، وهذه الوظائف هي: الإجماع، والدافعية، والاكتساب، والتبرير، وينتج عن هذه الوظائف أدوار معينة مترتبة على نتائج البحث الاجتماعي والتي يمكن أن تلعبها هذه النتائج في صنع القرار، ومن بينها دور إضفاء الشرعية العلمية. إذ تشكل المشكلة الاجتماعية أو الإدارية اهتماماً مشتركاً لصانعي القرار والباحثين الاجتماعيين، وتتطلب رسم سياسة اجتماعية معينة بقصد اتخاذ قرار ما لحل تلك المشكلة، وهذا يتطلب معلومات عن تلك المشكلة، وهنا يبرز دور الباحث الاجتماعي الذي يركز على تقويم المعلومات وتفسيرها وتقديم توصيات علمية يمكن تنفيذها وتساهم في التخفيف من المشكلة أو حلها (Nor,1982).

ويشير البداينة إلى ضرورة تحديد مجموعة من المواصفات للبحوث الاجتماعية التي تلبي احتياجات صانعي القرار ومنها ضرورة أن تنطلق تلك البحوث من الاهتمام بالسياسات الاجتماعية، وأن تقدم توصيات عملية

واقعية من الناحية السياسية والإدارية والعلمية، وكشف أن صانعي القرار في الأردن قد اجمعوا على أن الدراسات الاجتماعية المفيدة في مجال عملهم هي التي تمتاز بالخصائص التالية (البداينة، ١٩٩٦، ص٣٢٩) :

أ- نوعية عالية وموثوقة النتائج وشمولية الدراسة، وأهمية البيانات الإحصائية، وأهمية وجود توصيات تدعمها البيانات، واتساق نتائجها مع الدراسات السابقة، والأهمية الفنية للدراسة، وامكانية تعميم نتائجها وشمول الدراسة على بيانات رقمية.

ب- تماثل الدراسة لتوقعات المستخدم وخاصة دعم نتائج الدراسة لموقف المستخدم.

ج- التوجه التطبيقي حيث تم الإجماع على أهمية وجود توصيات واضحة، وإضافة علمية للدراسة، وكذلك أهمية شمول المتغيرات والتطبيقات العملية.

د- تحديات الوضع الراهن وذلك بإثارة الدراسة لفرضيات جديدة.

وتوصلت دراسة النعيمي حول تطبيق نتائج البحث العلمي في اغراض التنمية إلى أن وضع نتائج البحث العلمي لاغراض التطبيق لا زال محدوداً فيما عدا حالات قليلة في حقل الزراعة والطب وبعض الصناعات الاستراتيجية، ويتوقف نجاح التشكيلات الهيكلية من عدمه على الإرادة السياسية والإصرار من قبل قيادة الدولة على تطبيق نتائج البحث العلمي ودعمه مادياً ومعنوياً، وتوفير المناخ العلمي المناسب لزيادة وتطوير عطاء الباحثين وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في الجامعات ومراكز البحث العلمي لوضع نتائج البحث العلمي في خدمة التنمية (النعيمي، ١٩٩٧).

أما دراسة الفايدي حول معوقات استخدام البحوث العلمية في معالجة المشكلات الأمنية فقد اوضحت ضرورة مراعاة الأمور التالية (الفايدي، ١٩٩٨، ص ص٩٢-٩٣) :

١ - انطلاق البحوث والدراسات الأمنية من اهتمامات ترتبط بالسياسات الأمنية، وليس من اهتمامات أكاديمية.

٢ - أن يكون في كل جهاز أمني هيئة مختصة تهتم بحصر المشكلات الأمنية التي تتطلب البحث والدراسة وتعنى بالبحث العلمي وتعمل على تطبيق نتائجه في الواقع العملي.

٣- تعزيز التواصل بين الباحثين في المجال الأمني والقائمين على الأمن وإزالة العوائق التي تقف دون التنسيق المستمر بينهم.

٤ - التأكيد على أهمية ارتباط الأجهزة الأمنية ومراكز البحوث الأمنية في شبكة قواعد معلومات تتيح لتلك الأجهزة الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث والدراسات الأمنية.

كما توصل البداينة إلى تحديد عدد من معوقات استخدام البحث الاجتماعي في صناعة القرار من اهمها (البداينة، ١٩٩٦، ص ص ٣٢٥) :

١ - التناقض بين ما يعتقده المستخدم عن البحث الاجتماعي بما يحمله من أفكار ومعتقدات واتجاهات نحو البحث الاجتماعي، حيث غالباً ما تتعارض معلومات البحث الاجتماعي مع ما يحمله المستخدم من أفكار ومعتقدات.

٢ - معوقات تتعلق بنظام الربط بين أنظمة انتاج المعرفة الاجتماعية، وأنظمة صنع القرار. ويتلخص أهمها في ضعف التواصل بين هذين النظامين لأن كلاً منهما يمثل قيماً مختلفة واهتمامات متباينة.

وقد كشفت دراسة الشعلان وإسماعيل عن تجربة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في تدريب الكوادر الأمنية العربية، عن الإسهام المتعاظم الذي تقوم به الأكاديمية في ميدان التدريب لرفع كفاءة رجال الأمن في مختلف الأجهزة الأمنية العربية وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن عدد الذين استفادوا من هذه البرامج والدورات التدريبية قد بلغ ٧٩٠٠ مشارك وأن جميع الدول العربية قد استفادت «بنسب متفاوتة» من نشاطات الأكاديمية في هذا الميدان. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الأكاديمية بتنويع برامجها التدريبية باستمرار ومحاولة تغطية المجالات الأمنية المهمة التي كشفت الدراسة عن قلة البرامج المنفذة في إطارها وضرورة إجراء أبحاث مسحية في كافة الدول العربية لتحديد مدى الاستفادة من برامج الأكاديمية التدريبية وأثرها في رفع مستوى الأداء للمشاركين فيها (الشعلان، وإسماعيل، ٢٠٠٠، ص ص ١١٨ ـ ١٢٣).

ولقد أجرى الرفاعي دراسة عن خريجي كلية الدراسات العليا بالأكاديمية والمجتمع المستفيد منهم غطت الفترة من عام ١٩٨٥م إلى ١٩٩٢م، بهدف تقديم صورة واقعية عن حقيقة مخرجات الكلية ومستوى الممارسة الفعلية والعملية للخريج. وقام الباحث بتوجية استبانة إلى الجهات والأجهزة والمؤسسات الأمنية التي أوفدت طلبتها للدراسة في الكلية. وكشفت الدراسة عدداً من النتائج المهمة منها :

١ ـ أن الغالبية العظمى من خريجي الكلية يعملون بنفس الجهة، أو الجهاز الأمني الذي أوفدهم للدراسة، مما يشير إلى أن ابتعاث الأجهزة الأمنية لبعض منسوبيها للدراسة في الكلية يمتاز بالموضوعية والرغبة في تطوير العمل، ورفع مستوى الأداء من خلال تنمية إمكانات العاملين ومهاراتهم.

٢ ـ إن معظم الخريجين أسند إليهم مهام ومسئوليات جديدة في الأجهزة الأمنية التي يعملون بها تتناسب مع المعارف والمهارات التي اكتسبوها من خلال دراساتهم العليا بالأكاديمية .

٣ـ افادة الغالبية العظمى (٩٠٪) من الخريجين أن الدراسة ببرنامج الماجستير جعلهم أكثر قدرة وتفوقا في العمل الموكل إليهم أداؤه، وأكثر موضوعية في القرارات التي يتخذونها، أو المقترحات التي يرفعونها لرؤسائهم، وأكثر تميزاً في أدائهم لأعمالهم بالمقارنة مع نظرائهم الذين لم يلتحقوا ببرنامج الدراسات العليا في الأكاديمية .

٤ ـ إن برنامج الدراسات العليا بالأكاديمية قد ساهم بفعالية في تطوير أداء رجل الأمن العربي، محققا بذلك الطموحات والآمال التي رافقت مرحلة إنشائه، وأن برنامج الدراسات العليا بالأكاديمية قد حاز على ثقة وتشجيع الجهات المستفيدة من خدماته على مستوى المنطقة العربية .

ويشير محمود في دراسته المقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية إلى أن الاتفاقيات الثقافية وتبادل مذكرات التفاهم مع عدد من الجامعات والمعاهد العليا، ومراكز الدراسات الاستراتيجية العربية والعالمية قد أتاحت «الفرصة أمام أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لتطوير برامجها في الدراسات العليا وفق الاتجاهات العالمية الحديثة في تخصصاتها، والتركيز على المستوى الرفيع والتقويم المستمر لكل البرامج من خلال طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها، ومن خلال نخبة من الخبراء في التعليم العالمي على الصعيدين العربي والدولي» (محمود، ٢٠٠٠م، ص ١١).

واعتمد الباحثون في إعداد الاطار النظري لهذة الدراسة على أدبيات الدراسة في مجال التعليم العالي، والوثائق والدراسات التي أصدرتها

الأكاديمية في مجال إنجاز أنشطتها العلمية، والتدريبية، والثقافية المختلفة. وتضمن الإطار النظري أربعة أبعاد رئيسية هي: إسهام كلية الدراسات العليا في المجالات الأمنية، وإسهام كلية التدريب في المجال الأمني، وإسهام مركز الدراسات والبحوث في المجالات الأمنية، ودور الأكاديمية في مجال التعاون الدولي.

٢ . ٣ إسهامات كلية الدراسات العليا في المجالات الأمنية

يتضح دور كلية الدراسات العليا في مجال الدراسات الأمنية من خلال التطرق إلى عنصرين هما: أهمية الدراسات العليا في المجالات الأمنية، ونشأة كلية الدراسات العليا بالأكاديمية وتطورها وأهدافها.

٢ . ٣ . ١ أهمية الدراسات العليا في المجالات الأمنية

تعد الدراسات العليا في أي مجتمع منظومة جزئية من منظومات التعليم العالي، لذا تتصف برامج الدراسات العليا بالأكاديمية صفات التعليم العالي نفسها من حيث أهدافها ومحتواها وطرائقها وإن كانت تتميز بتخصصها في المجال الأمني بمفهومه الشامل.

والدراسات العليا الأمنية تقدمها الأكاديمية للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وتعد امتداداً طبيعياً للمستوى الجامعي الأول مع التركيز على التخصص الدقيق والعميق في المعرفة، والتدريب على اجراء البحوث (الوكيل، ١٩٨٩).

وإذا كانت الدول الحديثة تنظر إلى التعليم باعتباره صناعة تعمل على تنمية الثروات البشرية، فإن الدراسات العليا التي تقدمها الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة تعد أرقى أنواع هذه الصناعة، لإسهامها في إثراء البحث

العلمي، وزيادة المعرفة، وتنمية الموارد البشرية، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يعاني منها المجتمع (المنيع، ١٩٩٦).

لذا يعد تطوير الدراسات العليا في الجامعات «أحد المرتكزات الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي، لما توفره هذه الدراسات من مجالات تساعد في تكوين وتطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية التي تستند إليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تطوير المهارة البشرية» (الخلف والحمامي، ١٩٩٠).

ولأهمية الدراسات العليا أوصت الندوة التي عقدت عام ١٩٨٥م، بالمركز العربي لبحوث التعليم العالي في دمشق حول سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي «بتوسيع أقسام الدراسات العليا في الجامعات العربية وتنويعها، وذلك لإعداد الأطر المحلية الضرورية، والحد من هجرة الكفاءات وتسرب المبعوثين إلى البلاد الأجنبية، وتخفيف الأعباء المالية المترتبة على ارتفاع تكلفة الدراسات العليا في الخارج» (عبد الموجود، ١٩٨٥).

كما طالب صيداوي بضرورة «تنظيم الدراسات العليا تنظيماً مرنا يسمح باستيعاب شرائح عريضة من المجتمع وبالحصول عليها بطرق مختلفة» (صيداوي، ١٩٨٨، ص ١٣٦).

وتنبثق أهمية الدراسات العليا الأمنية من أهمية الأمن العربي في استقرار المجتمعات العربية، وتحقيق طموحاتها في التنمية وتوفير الرخاء والاطمئنان لأفرادها. وكلية الدراسات العليا بالأكاديمية من خلال طرحها لبرامج الدراسات العليا على مستوى الدكتوراة والماجستير وكذلك مستوى الدبلومات التخصصية، تتيح الفرصة لتكوين الكوادر الأمنية المتخصصة القادرة على إنتاج المعرفة والتصدي للمشكلات الأمنية بأسلوب علمي،

وتزويد المجتمع العربي بالخبراء والباحثين في مجالات الأمن والعدالة الجنائية، والرعاية الاجتماعية، والإدارة الأمنية.

وبرنامج الدراسات العليا الأمنية بالأكاديمية جاء استجابة للاحتياجات الملحة للأجهزة الأمنية في الدول العربية إلى الكفاءة العالية لرجل الأمن في ظل المشكلات الأمنية المعقدة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، ومحققاً لتطوير معارف رجل الأمن العربي، وتحسين أدائه في إطار من المحافظة على المثل العليا، والقيم الراسخة للثقافة الإسلامية العريقة.

لذا تحرص كلية الدراسات العليا بالأكاديمية على استثمار إمكانات الطلبة الملتحقين ببرنامج الدكتوراة والماجستير لتجعل منهم متخصصين قادرين على مواجهة تحديات العصر ومستلزماته.

٢ . ٣ . ٢ نشأة كلية الدراسات العليا بالأكاديمية

أنشئت كلية الدراسات العليا تلبية لحاجة ماسة على مستوى العالم العربي للدراسات العليا في المجالات الأمنية غير المتاحة في الجامعات العربية، من أجل تقصي أبعاد الأمن بمفهومه الشامل من زوايا مختلفة تغطي المجالات الشرطية والعدالة الجنائية والعلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية في تفاعلاتها الوثيقة بالقضايا والمشكلات الأمنية المختلفة.

وبدأت الدراسة بالكلية عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) ببرنامج واحد هو برنامج التخصص المتقدم (الدبلوم) في مكافحة الجريمة القسم العام، وفي العام التالي افتتح القسم الخاص بذلك البرنامج لمنح درجة الماجستير في مكافحة الجريمة. وتوالى بعد ذلك افتتاح برامج الدبلومات المتخصصة، وبرامج الماجستير العلمية بمعهد الدراسات العليا (السابق) تلبية للاحتياجات الفعلية للأجهزة الأمنية للتعليم الأمني العالي، مثل برنامج القيادة للأجهزة

الأمنية عام ١٤٠٦هـ، وبرنامج علوم المختبرات الجنائية عام ١٤٠٩هـ، وبرنامج الرعاية والصحة النفسية عام ١٤١٢هـ، وبرنامج الحماية المدنية والسلامة والأمن الصناعي والدراسات القضائية عام ١٤١٤هـ.

وتسعى كلية الدراسات العليا بالأكاديمية إلى تحقيق الأهداف التالية (دليل الكلية، ١٩٩٨، ص٩):

أ - إتاحة فرص الدراسات العليا التخصصية في ميادين الأمن وتطبيقاته بمفهومه الشامل.

ب - العناية بدراسات التشريع الجنائي الإسلامي والتوسع في بحوثها ونشرها بما يخدم القضايا الأمنية.

ج - تطوير قدرات القيادات الأمنية لتكون قادرة على رسم السياسات الأمنية ووضع الخطط الكفيلة بتنفيذها على أساس علمي.

د - العناية بالدراسات الاجتماعية من منظور أمني.

هـ - رفع مستوى الأداء الأمني لمواجهة ظروف العمل المتطورة والعمل على الاستفادة من الخبرات العالمية المختلفة.

و - دعم البحث العلمي والتأليف في المجالات الأمنية الأكاديمية والتطبيقية بما يخدم قضايا الأمن في العالم العربي.

ز - توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية، ومراكز البحوث المتخصصة في مجال الدراسات الأمنية على المستويات المحلية والإقليمية، والدولية، وتبادل الخبرات، والمعلومات فيما بينها.

ولمقابلة الاحتياجات المتطورة للأجهزة الأمنية ولتحقيق الهدف الأساسي من إنشاء الكلية على ضوء التطورات العلمية في العالم العربي

وخارجه، تم تطوير التنظيم الأكاديمي والإداري للكلية، حيث أصبحت تتكون من أربعة أقسام علمية هي :

١ ـ قسم العلوم الشرطية.

٢ ـ قسم العدالة الجنائية.

٣ـ قسم العلوم الإدارية.

٤ ـ قسم العلوم الاجتماعية.

وتمنح هذه الأقسام درجة الدكتوراة والماجستير في ثمانية تخصصات هي : التحقيق والبحث الجنائي، والقيادة الأمنية، والحماية المدنية، والسياسة الجنائية، والتشريع الإسلامي، والعلوم الإدارية، والتأهيل والرعاية الاجتماعية، والرعاية والصحة النفسية.

هذا بالاضافة إلى سبعة دبلومات مهنية، وتطبيقية في مجالات: التحقيق والأدلة الجنائية، ومكافحة المخدرات، وإدارة المرور، والحماية المدنية، وطرق السلامة، وإعداد برامج التدريب، والإدارة الأمنية، والتأهيل داخل المؤسسات الإصلاحية (دليل كلية الدراسات العليا، ١٩٩٨، ص ص ١١ـ١٤).

وتجدر الإشارة إلى أن كلية الدراسات العليا بالأكاديمية عضو في اتحاد الجامعات العربية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، ورابطة الجامعات الإسلامية، والاتحاد الدولي للجامعات، وتربطه اتفاقات ثقافية بالعديد من الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث المتخصصة في الوطن العربي.

٢ . ٤ إسهامات كلية التدريب في المجال الأمني

إن التطور المستمر في الخبرات والمعلومات والتقنيات المستخدمة في مختلف النشاطات البشرية، جعل التدريب الذي يتلقاه الإنسان بعد انتهاء فترة إعداده وتحصيله المعرفي والعلمي أمراً لابد منه كي يتابع الفرد مختلف التطورات والتطبيقات التي تحدث في الميدان الذي يعمل به.

إن الإنسان لم يكن يحتاج في الماضي إلى فترة تدريب أخرى بعد أن يكون قد تعلم أسرار المهنة التي يزاولها، فالتغيير كان بطيئاً جداً لا يستدعي أن تقوم الهيئات والإدارات والمصالح الخاصة، أوالعامة، بتنظيم دورات تدريبية للعاملين فيها كي يتابع هؤلاء ما يستجد في المهنة من تطورات وتحولات. أما اليوم حيث تشهد مختلف المجتمعات البشرية تغييرات كبيرة وسريعة جداً أصبح معها التعليم الذي يتلقاه الفرد خلال فترة إعداده ودراسته غير كاف لقيامه بمهام وظيفته على الوجه المطلوب من الكفاءة والاتقان دون أن يعود من فترة إلى أخرى لتلقي معارف وتطبيقات جديدة تتعلق بما يزاول من مهام. ولعل التدريب في الميدان الأمني يحظى باهتمام خاص ذلك لما لمهنة رجال الأمن من صفات تتصف بالتحدي ومتابعة مختلف التطورات العلمية وتطبيقاتها التقنية في ميدان الكشف عن الجريمة ومتابعة المجرمين والقبض عليهم.

فالمجرمون اليوم ولا سيما من ينشط منهم ضمن نطاق الجريمة المنظمة تتوفر لهم إمكانات كبيرة جداً من الخبرات والتقنيات التي يستخدمونها في تنفيذ جرائمهم، إضافة إلى طبيعة المرحلة التي تعيشها الإنسانية عموماً من سرعة مذهلة في تطور العلوم والأجهزة والتطبيقات، خاصة في مجال المعلومات والاتصالات. كل هذا جعل التدريب الأمني يكتسب ضرورة وأهمية متزايدة من مختلف الأجهزة الأمنية في الدول العربية.

٢ . ٤ . ١ أهمية التدريب في المجالات الأمنية

لا تقل أهمية التدريب الأمني عنه في مجال الخدمة المدنية حيث تزداد المسئوليات والأعباء الملقاة على عاتق العاملين في الأجهزة الأمنية، مما يتطلب تنمية مهاراتهم وقدراتهم لتواكب تزايد الانفجار المعرفي والتقدم التقني المتسارع في مجالات الأمن المختلفة (الوزان، ١٩٩١، ص ١١).

ولا شك أن التدريب من أهم العوامل التي تساعد في رفع كفاءة العاملين في المؤسسات الحكومية والمنشآت الخاصة والأجهزة الأمنية، باعتباره أفضل وسيلة للاستثمار الشامل الذي تلجأ إليه الإدارة الحديثة لتنمية مواردها البشرية منذ أن كشف كل من آدم سميث (A.Smith) والفريد مارشال (F.Marshall) أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب يعد أفضل من جميع الاستثمارات الرأسمالية (U.N. 1966, p.145).

لذا يعد التدريب الأمني بسعيه إلى إمداد ضباط وأفراد الشرطة بالمعلومات الضرورية التي تحقق تنمية اتجاهاتهم، واكسابهم الخبرات والمهارات الوظيفية والإدارية والسلوكية اللازمة لرفع مستوى أدائهم «هدفا وسيطا يحقق كفاءة الإنتاج وامتياز الخدمة، والارتقاء بالعلاقات الإنسانية في العمل» (مرعي، ١٩٧٠، ص ١٦٦).

وتنبع أهمية التدريب الأمني من واقع البيئة الإدارية للأجهزة الأمنية التي تتسم بثلاث خصائص رئيسة تتمثل فيما يلي (فرج الله، ١٩٨٨، ص ص ٥١-٥٢):

أ - البعد الأمني: الذي يفرض توافر لياقة بدنية ومهارة ذهنية عالية، وتفكير علمي قادر على تقصي الحقائق لدى أفراد الشرطة.

ب ـ البعد السياسي : الذي يفرض إداركا ووعيا كاملين بجميع الاتجاهات في التعامل مع الجماهير في المواقف الأمنية الطارئة ، ويستدعي تنمية القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة .

ج ـ البعد الاجتماعي : الذي يفرض التعاون بين الشرطة والمجتمعات المناط بها حمايتها والحفاظ على أمنها وهذا يتطلب تنمية الحساسية لدى أفراد الشرطة بردود الأفعال والتصرفات على سلوك الآخرين .

وهذا يؤكد أن نجاح التدريب الأمني لا يتوقف فقط على ما تقوم به أجهزة التدريب من جهود أو ما يتوفر لها من كفاءات بشرية وموارد وامكانات مادية ، وإنما على مدى اتساقه مع بيئة الأجهزة الأمنية أيا كانت طبيعتها أو أهدافها ، وعلى قدرتها على اشباع الحاجات التدريبية للأفراد والجماعات داخل التنظيم الإداري للأجهزة الأمنية .

وتتضح أهمية التدريب الأمني من خلال التوسع في نطاق الوظيفة الأمنية ، وانتشار المفهوم الشامل للأمن حتى أصبح مطلباً ضرورياً وثيق الصلة بكل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية . ويعزى التطور الذي فرض على الوظيفة الأمنية إلى التغير الذي شهده الفكر الإجرامي سواء في طبيعته أو في تقنياته ، مما استلزم توسيع نطاق الوقاية والحماية سعيا وراء تحقيق الأمن بمفهومه الشامل .

ومع تطور استخدام العلم والتخصص في السلوك الإجرامي والاعتماد على التقنيات والآليات الحديثة في تنفيذ الجريمة المنظمة والعابرة للحدود ، أصبح من الصعب كشف شخصية المجرم ، أو الحد من التخريب والإخلال المتزايد بالأمن والاستقرار في المجتمع (خليل ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٥٦ـ٣٥٧) . وهذا يفرض أهمية التدريب المستمر لرجال الشرطة لرفع

كفاءتهم، وتجديد معلوماتهم، وتزويدهم بالخبرات التي تمكنهم من تحسين مستوى أدائهم في حماية الأمن والوقاية من الجريمة.

٢ . ٤ . ٢ إنشاء كلية التدريب بالأكاديمية وتطورها وأهدافها

جاء إنشاء كلية التدريب بالأكاديمية مع تأسيس الأكاديمية حيث كانت الأكاديمية تتكون منذ نشأتها من قطاعين علميين رئيسين هما : قطاع البحوث، وقطاع التدريب. وفي عام ١٤٠٣هـ عدلت تسمية قطاع التدريب إلى قطاع التعليم العالي والتدريب ليضم كلية التدريب وكلية الدراسات العليا.

وتحقق لكلية التدريب في إطار التطوير المستمر لبرامج الأكاديمية وإدارتها الاستقلالية العلمية والإدارية، وصدر نظامه الأساسي الذي يحدد أهدافه وأسلوب عمله وأقسامه. وأصبح معهد التدريب حلقة اتصال وثيقة بين رجالات الأمن العرب، يسهم في تبادل الخبرات والمعلومات الأمنية، ويعمل على توظيفها لخدمة الاستراتيجية العربية الأمنية.

وترتبط كلية التدريب برئيس الأكاديمية، وتختص بتخطيط وتصميم البرامج التدريبية في ضوء الاحتياجات التدريبية والتطورات المطلوب إحداثها في مهارات ومعلومات واتجاهات المتدربين من أجل تحسين مستوى أدائهم ورفع كفاءتهم بما يتواكب مع التقدم العلمي والمعرفي في مجالات الأمن المختلفة.

وتركز كلية التدريب جهودها على التطوير المستمر لرجال الأمن بمختلف مستوياتهم من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتعديل اتجاهاتهم، من أجل تحسين مستوى أدائهم الأمني وزيادة فعالية إنتاجيتهم. لذا تسعى كلية التدريب إلى تحقيق الأهداف التالية (دليل كلية التدريب، ١٩٩٩، ص٩):

أ- رسم سياسة عامة للتدريب تتناسب واحتياجات الأجهزة الأمنية في الدول العربية.

ب- صقل مهارات رجل الأمن العربي علميا وعمليا بما يحقق الارتقاء بأدائه المهني.

ج- إكساب رجال الأمن العرب مهارات فنية متقدمة في مجال المختبرات الجنائية تمكنهم من إجراء البحوث المخبرية في العلوم الاجتماعية وتقديم الاستشارات والخدمات المخبرية في ذلك المجال.

د- نشر الوعي والثقافة الأمنية من خلال إقامة المعارض الدورية المتخصصة، والمعارض الدائمة للوسائل التعليمية والتدريبية التي تعزز الجوانب التطبيقية للبرامج والأنشطة التدريبية.

وتحقق كلية التدريب أهدافها من خلال ثلاث مجموعات من البرامج هي:

أ- برنامج عمل الأكاديمية: ويشمل البرامج التدريبية السنوية المعتمدة من مجلس إدارة الأكاديمية لتلبية الاحتياجات التدريبية للأجهزة الأمنية في الدول العربية.

ب- برنامج التعاون الدولي: ويتضمن البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارات الداخلية والأجهزة الأمنية في الدول المتقدمة بحيث يكون التدريب وفق أحدث الأساليب التدريبية في الموضوعات التي تلبي احتياجات الدول العربية.

ج- برنامج التدريب الخاص: ويشمل البرامج التي تنفذها كلية التدريب بطلب من الأجهزة الأمنية في القطاعين العام والخاص في الدول العربية وفق ميزانيات تتحملها الجهات الطالبة.

وتستعين كلية التدريب في تنفيذ البرامج التدريبية المدرجة في برنامج العمل السنوي للأكاديمية بنخبة من الكفاءات العلمية المتميزة والمتخصصين من أساتذة ورجال الأمن في الدول العربية والأجنبية ليقوموا بصفتهم أعضاء هيئة تدريبية ومشرفين علميين بتصميم برامج الدورات التدريبية في المجالات المتخصصة وتنفيذها.

وتتكون كلية التدريب من ثلاثة أقسام علمية هي : قسم البرامج التدريبية (يضم وحدة تصميم البرامج التدريبية، ووحدة التقويم، ووحدة البرامج الخاصة، ووحدة الحلقات العلمية)، وقسم المختبرات الجنائية (ويضم وحدة الكيمياء الجنائية، ووحدة الأحياء الجنائية، ووحدة الطبيعيات الجنائية، ووحدة التصوير الجنائي)، وقسم المعارض الأمنية (ويضم وحدة المعارض الدورية، ووحدة المعارض الدائمة، ووحدة المعارض الخارجية، وميدان الرماية)، بالإضافة إلى اللجنة العلمية التي تتكون من رئيس الأكاديمية وعميد كلية التدريب ورئيس قسم البرامج التدريبية وثلاثة أعضاء يختارهم رئيس الأكاديمية سنويا من داخل الأكاديمية أو من خارجها لتقديم المشورة العلمية ودراسة وتقويم ومتابعة النشاط العلمي لكلية التدريب ووضع الضوابط التي تكفل الجودة الشاملة للبرامج التدريبية (دليل كلية التدريب، ١٩٩٩).

٢ . ٥ إسهامات مركز الدراسات والبحوث في المجالات الأمنية

ينظر إلى البحث العلمي على أنه الدراسة العلمية المنظمة للظواهر والمشكلات التي تحدث في المجالات المتعلقة بالأمن، باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاعتماد عليها في التفسير ووضع خطة

العلاج، أو المواجهة لتلك الظواهر أو المشكلات، ويعرف أيضا بأنه مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة السيطرة على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر (ذوقان، ١٩٦٩، ص ٩).

والبحوث الأمنية التي تعتبر جزءاً من البحوث التطبيقية الاجتماعية لا تخرج عن مضمون هذه التعريفات التي سبقت عن البحث العلمي وأن اختصت بميدان محدد وخاص منها وهو ميدان الأمن. والبحوث العلمية تتوزع في قسمين رئيسين يدعى الأول منهما البحث الأساسي، وهو الذي يهدف إلى التعمق في الجوانب النظرية التي من شأنها أن تفتح مجالات جديدة للبحث، تستند إليها بحوث تطبيقية ونظرية معاً، أما القسم الثاني فهو البحث التطبيقي الذي يهدف إلى حل مشكلة واقعية وهو من دون شك يستخدم البحوث الأساسية كقاعدة يستند إليها في الوصول إلى نتائج علمية مقبولة.

ويعد تطور البحث العلمي وتطبيقاته الأساس الذي يقاس به تقدم المجتمع في مختلف المجالات. وتتنافس اليوم كافة الدول المتقدمة في هذا الميدان الذي تترتب على نتائجه تطبيقات مهمة لها آثار حاسمة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

ولذا فقد كرست الدول المتقدمة الامكانات المادية والبشرية الكبيرة للعلوم النظرية والتطبيقية معاً، وهي تخصص لها نصيباً مهما في ميزانياتها السنوية، وتنشئ مراكز البحوث الأساسية والتطبيقية المختلفة لهذه الغاية.

ومما يؤسف له أن الدول العربية لا تولي البحث العلمي بأنواعه الاهتمام الذي يستحق، ولا تخصه بالايرادات المالية والبشرية اللازمة كي يستطيع

أن يسهم بفعالية في ميادين حل المشكلات، أو التنبؤ ببعضها، أو في مجالات التخطيط المختلفة، ولا سيما في رسم البرامج الوقائية في ميدان الأمن. ومن المؤمل أن تتطور النظرة إلى دور البحث العلمي في مختلف جوانب الحياة في الدول العربية مع التطور الذي حصل فعلاً في عدد من الدول العربية التي أولت البحث العلمي عناية أفضل من السابق حيث قامت بانشاء الأجهزة الإدارية والمراكز البحثية المتعددة. ولعل أول ما يحتاجه البحث العلمي في ميدان الأمن هو تلمس الحاجات الحقيقية للدول العربية والوقوف على المشكلات التي تعاني منها، أو التعرف على التطورات التي يمكن أن تصير إليها الظواهر، أو حتى بوادر المشكلات المتوقع حدوثها مستقبلاً باعتبار أن الجهود الوقائية في ميدان الأمن هي الجهود التي يجب أن تحظى بالاهتمام الأكبر.

كما أن الجهود العربية في ميدان الوقاية والمكافحة للظواهر السلبية التي تهدد الأمن العربي يجب أن تدعم بالتعاون الوثيق بين مختلف الجهات والأجهزة الأمنية العربية من جهة مثلما هي بحاجة إلى توحيد المفاهيم والإجراءات الجنائية المختلفة باعتبارها ضرورية لتطوير هذا التعاون وللاستفادة من نتائج الجهود العلمية والعملية المبذولة في الدول العربية المختلفة.

وفي بداية عمل الأكاديمية كانت تتكون من قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث وقطاع التدريب والبحث العلمي يتم من خلال قسم بإدارة البحوث ويتولى تنفيذه خبراء وأساتذة من خارج الأكاديمية. ثم تحول هذا القسم إلى قطاع للبحوث بالأكاديمية يضم بعض المرافق مثل مركز البحوث، ودار النشر، والمكتبة الأمنية. ومع زيادة حاجة الأجهزة الأمنية إلى البحث العلمي تم تطوير قطاع البحوث بالأكاديمية إلى مركز للدراسات والبحوث كتنظيم مستقل يقود البحث العلمي الأمني على مستوى الوطن العربي ويُحدّث آلياته حتى يتواكب

مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها الساحة العربية والعالمية (دليل مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٧، ص ص ٨-٩).

وأصبح مركز الدراسات عمادة ترتبط مباشرة برئيس الأكاديمية، وتشرف على ثلاثة أقسام هي : قسم الدراسات والبحوث، وقسم الندوات واللقاءات العلمية، وقسم النشر. ولكل قسم من هذه الأقسام مهام ومسئوليات محددة يتم تنفيذها بتنسيق علمي يحقق أهداف الطموحات المرسومة للبحث العلمي في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢ . ٥ . ١ سياسات البحث العلمي في المركز ومرتكزاتها

يتبنى المركز سياسة للبحث العلمي تعنى بدراسة المشكلات والقضايا الأمنية المتصلة بالواقع العربي، وإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وعقد الندوات واللقاءات العلمية، وتوفير أحدث المعلومات والمراجع الداعمة للبحث العلمي الأمني ليستفيد منها المسؤولون في مواقع التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي.

كما ينتهج المركز أسلوب البحث العلمي الجماعي أو فريق البحث بحيث يتحقق للنشاط العلمي المنجز الشمول والتماسك المعرفي ووحدة الغاية، خاصة وقد أصبحت للمشكلات الأمنية خصائص متشعبة، فالظاهرة الاجرامية الواحدة لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي تتطلب معالجة متكاملة.

وترتكز تلك السياسة على الاهتمام بالبحوث والدراسات المرتبطة بالوقاية من الجريمة باعتبارها العنصر الأهم في مواجهة الانحراف، فالوقاية من الجريمة تعني منع العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي من النمو

والظهور. وهذه العوامل موجودة في نسيج كل مجتمع مع اختلاف وتباين الفروق في أنواعها وفي حدتها من بيئة اجتماعية إلى أخرى. لذا يسعى البحث العلمي إلى اكتشافها والتعرف عليها كي يتم التمكن من رسم السياسة المناسبة لمواجهتها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كل سياسة وقائية لابد لها من الاعتماد على البحث العلمي ونتائجه التي تؤدي إلى الوصول إلى معرفة الحقائق التي لا يتطرق إليها الشك. عند ذلك فقط يمكن رسم معالم وحدود السياسة الوقائية التي يعتمد عليها المسؤولون في اتخاذ القرار في الحكومات أو في الأجهزة المسؤولة عن الأمن والاستقرار في الدول العربية.

إن فهم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لأهمية تطبيق المعرفة في العلوم الإنسانية لحل المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الدول العربية، وفي مقدمتها مواجهة مشكلات الجريمة بأنواعها، يتفق مع ما ذهب إليه علماء كثيرون ناقشوا هذه العلاقة منذ عدة عقود مثل ليند Lynd في كتابه لمَ المعرفة (Knowledge for what) الصادر عام ١٩٣٩م وكذلك عالم الاجتماع فيلبس (Philips) في كتابه «من ماذا المعرفة (Knowledge from what) الصادر عام ١٩٨٤م ومثلهما العالم لي Lee في كتابة» لمن علم الاجتماع (Sociology for whom) الصادر عام ١٩٨٦م. وأشار البداينة إلى أن هؤلاء العلماء تساءلوا عن إمكانية قيام العلوم الاجتماعية بالعمل على قيادة المجتمع إلى الممارسات التي تجعله سعيداً تماماً، مثلما أفضت العلوم الطبيعية إلى التطبيقات التقنية التى عادت على الإنسان بالفائدة الاقتصادية وقدمت له حياة أكثر راحة وثراء (البداينة، ١٩٩٨).

مما لا شك فيه أن المعلومات تشكل المدخل الرئيس في صناعة السياسات الأمنية وبذا فإن مخرجات البحوث والدراسات العلمية تعد المصدر الأساسي للمعلومات التي تبنى عليها الخطط والسياسات الأمنية.

كما أن نتائج هذه البحوث تساعد في بناء النظريات العلمية المفسرة للسلوك الإجرامي، مثلما تقدم تفسيرات سببية للحوادث المختلفة، وتتيح الانطلاق من العينات المدروسة إلى المجتمعات موضع الدراسة، وتسمح بفهم التفاعل داخل المجتمع .

إن العلم كما يرى ابت (Abt, 1978) يهدف إلى إنتاج المعرفة لذاتها أي من أجل الفهم، ثم إنتاج المعرفة من أجل التطبيق أو ما يسمى بتقنية المعرفة . وتعد هذه الأهداف صالحة لتحديد العلاقة بين البحث العلمي والجريمة .

ومع الأخذ بعين الاعتبار للفروق الموجودة بين البحوث الأكاديمية البحتة وبين البحوث والدراسات التطبيقية في الميادين الاجتماعية والأمنية التي تعني بها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية باعتبارها جهازاً علمياً يخدم قطاعات عديدة في الدول العربية على المستوى الأمني والتربوي والاجتماعي، فإننا يمكن أن نشير إلى أن البحوث والدراسات التي تنتجها الأكاديمية تنطلق من اهتمامات الأجهزة الأمنية العربية بتنفيذ السياسات والخطط الأمنية العربية التي تقرها السلطات المعنية، كما أنها تقدم توصيات علمية تتصف بالواقعية، ويمكن تنفيذها من قبل صانعي القرار في الدول العربية .

٢ . ٦ إسهامات الأكاديمية في التعاون الدولي

٢ . ٦ . ١ أهمية التعاون الدولي في المجالات الأمنية

تبرز أهمية التعاون الدولي بصفة عامة في تبادل الخبرات العلمية والتقنية، وفي الانفتاح التجاري، والثقافي، وفي التنسيق بين نشاطات الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية . وتنبثق أهمية التعاون الدولي في المجالات الأمنية بصفة خاصة من تطور الفكر الإجرامي والسلوك

الانحرافي، ومن انتشار الجريمة المنظمة العابرة للقارات، ومن صعوبة التصدي للتيار الجارف للجريمة الجماعية أو للجماعات الإجرامية الذي يتسم بالتغير المتسارع والسعي الدؤوب إلى الكسب غير المشروع، ومن تزايد جرائم الإرهاب والمخدرات وتهريب السلاح وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة، بحيث أصبحت الجريمة اليوم تشكل تحدياً كبيراً يواجه المجتمع الدولي عموماً، والأجهزة الوطنية لتنفيذ القوانين بصفة خاصة، وأصبحت آثارها تفسد كل شريحة من المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً (أحمد، ١٩٩٩، ص ٢٠٩).

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن حجم الأموال التي يتم تداولها من المكاسب غير المشروعة في عالم الإجرام قارب (٥٠٠) بليون دولار امريكي، مما يعكس الفوائد المالية الكبيرة التي تحققها الجريمة للمنظمات الاجرامية، وهي جماعات بالغة القوة والتأثير، وتتسم بقدر كبير من الاحتراف والاستمرارية، وتستهدف تحقيق الربح المادي واكتساب السطوة والنفوذ.

ولما كانت الجرائم المنظمة لا تقتصر على مجال معين من الجريمة، وإنما تتعامل في المخدرات، وتزييف العملة والأعمال الإرهابية وإفساد المواطنين العموميين، والاتجار غير المشروع بالأشخاص والممتلكات الثقافية، والأسلحة وغيرها من مجالات الجريمة، فإن مكافحة هذا النمط من الجرائم يحتاج إلى تعاون دولي وثيق، وإلى وضع استراتيجية منعية رادعة لمثل هذه الجريمة، خاصة وأن الجريمة المنظمة لم تعد تهدد بلداً واحداً، أو منطقة واحدة، بل أنها تهدد أمن العالم بأسره.

وانطلاقاً من وعي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بأهمية التعاون الدولي في المجالات الأمنية، وحرصا من الأكاديمية على تعزيز اتصالاتها

وتوطيد علاقاتها الثقافية مع الدول والمنظمات والجامعات والمؤسسات البحثية الدولية والعربية في المجالات الأمنية بصفة خاصة، أنشأت الأكاديمية إدارة التعاون الدولي.

٢ . ٦ . ٢ أهداف إدارة التعاون الدولي ومهامها

أنشئت إدارة التعاون الدولي بالأكاديمية عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) لتتولى توثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والمهنية الاجتماعية والجنائية والأمنية الحكومية وغير الحكومية، ولتعزيز أوجه التعاون المثمر دولياً وعربياً.

وتهدف إدارة التعاون الدولي بالأكاديمية إلى تحقيق الأهداف التالية (دليل إدارة التعاون الدولي، ١٩٩٨، ص٧):

١ ـ توفير أحدث المعارف والخبرات العالمية عن النشاطات والتجارب العالمية الرائدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

٢ ـ توفير مناخ مشجع للتعاون التقني العربي والدولي والتعريف بالمساعدات التقنية التي تقدمها المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية.

٣ ـ إجراء الإتصالات اللازمة لعقد اتفاقيات التعاون المشترك.

٤ ـ المعاونة في نشر وتطبيق المبادئ والمعايير التي أقرتها قواعد الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة.

٥ ـ دعم علاقات الأكاديمية الثنائية مع الدول والمنظمات العربية والدولية في مختلف المجالات الأمنية والعلمية والثقافية.

وتتحقق أهداف إدارة التعاون الدولي بالأكاديمية من خلال تنفيذ

مجموعة من المهام والنشاطات المناطة بها ومن أهمها (دليل إدارة التعاون الدولي، ١٩٩٨، ص ص٧ ـ ٨) :

١ ـ الإسهام في إعداد مشاريع اتفاقيات التعاون العلمي والتقني بين الأكاديمية والجامعات والهيئات العربية والدولية وتوثيق الروابط العلمية معها .

٢ ـ دراسة تقارير الهيئات الدولية والإقليمية وإعداد التقارير العلمية المشتركة معها .

٣ ـ التنسيق مع شبكة المعاهد الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للعدالة الجنائية ، ومنع الجريمة ، وبرنامج مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

٤ ـ متابعة تطبيق المبادئ والمعايير الواردة في قواعد الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة على ضوء احتياجات الدول العربية وإمكاناتها .

٥ ـ دراسة مشروعات المساعدات التقنية من الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الممولة لتنفيذ هذه المشروعات في الدول العربية .

٦ ـ تنظيم وتقييم مشاركات الأكاديمية في المؤتمرات واللقاءات العلمية .

٧ ـ متابعة تنفيذ التقارير والتوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية مع المعاهد والمراكز المعنية بذلك .

٨ ـ القيام بأية مهام تكلف بها داخلة في مجال الاختصاص .

الفصل الثالث

المنهجيـــــة

٣ ـ المنهجيـــة

٣ . ١ طريقة الدراسة

الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة هي المسح الاجتماعي من خلال تطوير أداة خاصة شملت المتغيرات الرئيسة في الدراسة وطبقت على عينة من المشاركين في أنشطة الأكاديمية في كل من معهد التدريب ومركز الدراسات والبحوث في العام ١٩٩٩م. كما اعتمدت على تحليل البيانات الوثائقية التي تتعلق بإسهامات الأكاديمية في المجالات الأمنية الرئيسة «الدراسات العليا الأمنية ـ التدريب الأمني ـ البحث العلمي في المجال الأمني ـ التعاون الدولي وخدمة المجتمع العربي» خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٩م.

٣ . ٢ أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من عناصر هي :

أولاً : بيانات أساسية عن المشاركين وتضمنت

١ ـ اسم الجهة التي تعمل بها حالياً : ....

٢ ـ هل سبق أن شاركت في نشاطات علمية قدمتها الأكاديمية

أ [ ] نعم ب [ ] لا

٣ ـ نوع النشاط العلمي الذي شاركت فيه :

أ [ ] ندوة علمية ب [ ] حلقة علمية.

ج [ ] لقاء علمي د [ ] محاضرة.

هـ [ ] دورة تدريبية.

ثانياً : تقييم النشاط العلمي من وجهة نظر المشارك وشمل هذا الجزء (٢٥) فقرة غطت (٧) محاور على النحو التالي :

١ ـ أهداف النشاط العلمي (٣) عبارات .

٢ ـ خصائص موضوع النشاط (٥) عبارات .

٣ـ موعد ومكان النشاط (٤) عبارات .

٤ ـ خصائص المادة العلمية (٥) عبارات .

٥ ـ أعضاء الهيئة العلمية (٣) عبارات .

٦ ـ التفاعل الاجتماعي (٤) عبارات .

٧ـ دور الاشراف الإداري في النشاط (١) عبارة واحدة .

ويجيب عنها المشارك وفق تدرج رباعي (موافق جداً ـ موافق ـ غير موافق ـ غير موافق إطلاقاً) .

والجدول رقم (١) يوضح هذه العبارات التي تقيم النشاط العلمي من وجهة نظر المشاركين .

ثالثاً : تقييم مدى الاستفادة من الأنشطة العلمية :

وشمل سؤالين أحدهما يحدد نوع الاستفادة (علمية ـ عملية ـ اجتماعية ـ مهارات ـ اتجاهات) ، والآخر يحدد مجال الاستفادة (مخدرات ـ مرور ـ تحقيق ـ جريمة ـ مختبرات ـ تدريب) .

رابعاً : تقييم الخدمات المساندة

وشمل سؤالين أحدهما يتناول تقييم الخدمات المساندة (العلاقات العامة ـ المكتبة ـ المطعم ـ الوجبات الغذائية ـ الاقامة ـ المواصلات ـ الخدمات الترفيهية ـ

المقهى)، والآخر يتناول تحديد مدى فعالية تلك الخدمات المساندة بصورة عامة .

خامساً : تحديد الفائدة العامة من حضور النشاط العلمي وتضمن سؤالاً واحداً حول مدى استفادة افراد عينة الدراسة من حضورهم للنشاط العلمي.

صدق الأداة وثباتها

تم عرض أداة الدراسة على عدد من المختصين لمراجعة بنودها وبيان مدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه وهو تقييم الخدمات الأمنية المقدمة من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية للقطاعات الأمنية العربية . ولقد أبقيت الفقرات التي أجمع عليها المحكمون وعددهم (٥) وحذفت الفقرات التي لم تعرف بمعيار الاجماع وعدلت أخرى وفق الملاحظات الواردة .

أما ثبات الأداة فباستخدام طريقة الإنساق الداخلي ألفا كرونباخ فقد أظهرت الأداة ثباتاً جيداً (ر = ٠,٨) وهو ما يعني موثوقية أداة الدراسة .

الجدول رقم (١)

عبارات تقييم النشاط العلمي من وجهة نظر المشاركين

فضلاً ضع علامة [ ] أمام الإجابة التي تتفق ورأيك

العبـــــارة	موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١ ـ اتصفت أهداف النشاط العلمي بالوضوح				
٢ ـ حقق النشاط العلمي أهدافه				
٣ ـ حقق موضوع النشاط احتياجاتي العلمية				
٤ ـ موضوع النشاط ذو علاقة وثيقة بمجال عملي				
٥ ـ موضوعات النشاط متسقة مع بعضهـا				
٦ ـ اتسم ا لنشاط بتغطية الجانب النظـري				
٧ ـ اتسم النشاط بتغطية الجانب التطبيقي				
٨ ـ غطت الموضوعات المطروحة الجوانب الرئيسة للنشاط العلمي				
٩ ـ موعد انعقاد النشاط العلمي مناسب				
١٠ـ مواعيد الفترات الزمنية لتقديم النشاط مناسبة				
١١ـ الفترة الزمنية المحددة لتقديم النشاط كافية				
١٢ـ القاعة التي عقد فيها النشاط مناسبة				
١٣ـ المادة العلمية المقدمة سهلة الفهم				
١٤ـ ساهمت المادة العلمية المقدمة في تحقيق أهداف النشاط				
١٥ـ اتيح النقاش وتبادل الرأي في المادة العلمية المقدمة				
١٦ـ تطرقت المادة العلمية المقدمة إلى مستويات علمية متطورة				
١٧ـ تم توزيع المادة العلمية على المشاركين في وقت مبكر				
١٨ـ تميز أعضاء الهيئة العلمية بالخبرة والكفاءة				
١٩ـ أتاح أعضاء الهيئة العلمية الفرصة للمناقشة الهادفة				
٢٠ـ اتسمت العلاقة بين أعضاء الهيئة العلميـــة والمشاركين بالاحترام المتبادل				
٢١ـ حقق النشاط العلمي تبادل الخبرات بين المشاركين				
٢٢ـ كان المستوى الثقافي للمشاركين متجانساً				
٢٣ـ ساد النشاط العلمي جواً من الحوار العلمي الهادف				
٢٤ـ وفر النشاط العلمي للمشاركين فرصة كافية للتعبير الذاتي عن آرائهم				
٢٥ـ ساهم الإشراف الإداري في إنجاز أهـداف النشاط العلمي				

٣ . ٣ عينة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة بأسلوب المسح بالعينة، تم اختيارها بواقع ٥٠٪ من مجموع المشاركين في الدورات التدريبية والندوات واللقاءات العلمية والمحاضرات التي عقدت بالأكاديمية خلال الفصل الدراسي الأول من العام ١٤٢٠هـ/ ١٤٢١هـ. وتم سحب ٣٤٨ مفردة من جميع المشاركين بطريقة عشوائية بسيطة، وقد استعاد الباحثون ٢٦٣ استمارة مكتملة البيانات خضعت للتحليل الإحصائي.

وتمثل العينة (١٦) دولة عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المملكة المغربية، والجمهورية اليمنية. وكان أعلى نسبة في عينة الدراسة من المملكة العربية السعودية بوصفها دولة المقر التي يسهل على أفرادها وأجهزتها الأمنية المشاركة في النشاطات العلمية لعينة الدراسة، وأقلها نسبة من المملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

وفيما يلي توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الأساسية للمشاركين.

٣ . ٣ . ١ توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجهة التي يعمل فيها المشارك

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق جهة العمل.

الجـــدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة وفق جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة
وزارة الداخلية	١٩٨	٪٧٦
وزارة الدفاع	٢٨	٪١١
وزارة العدل	٢٣	٪٩
وزارة العمل والشئون الاجتماعية	٦	٪٢
أخرى	٥	٪٢
المجموع	٢٦٣	٪١٠٠

ويتضح من الجدول أن غالبية المشاركين (٨٧٪) يمثلون الجهات الأمنية والعسكرية «وزارتي الداخلية والدفاع» ويلي ذلك الجهات الخاصة بالعدالة الجنائية «وزارة العدل» بنسبة (٩٪)، ثم الجهات الخاصة برعاية الأحداث «وزارة الشئون الاجتماعية» بنسبة (٢٪).

٣ . ٣ . ٢ توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمشاركة السابقة في النشاطات العلمية التي قدمتها الأكاديمية

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة وفق مشاركاتهم السابقة في النشاطات العلمية التي تنظمها الأكاديمية .

الجـــدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة وفق مشاركاتهم السابقة في النشاطات العلمية للأكاديمية

نوع المشاركة	العدد	النسبة المئوية
لم يشارك سابقاً	١٩١	٧١
شارك في نشاطات الأكاديمية	٧٢	٢٩
المجموع	٢٦٣	١٠٠

ويتضح من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة (٧١٪) لم يشارك مسبقاً في أي نشاط علمي للأكاديمية وأن (٢٩٪) من أفراد عينة الدراسة قد سبق لهم المشاركة في النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية وهذا يشير إلى تجدد المستفيدين من النشاطات العلمية للأكاديمية ، مما يتيح الفرصة لأكبر عدد من أفراد الأجهزة الأمنية والدفاعية والعدالة والتشريع الإسلامي والرعاية الاجتماعية والنفسية من الاستفادة من النشاطات العلمية للأكاديمية .

٣ . ٣ . ٣ توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط العلمي المشارك فيه

يوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة وفق نوع النشاط العلمي الذي شاركوا فيه.

الجدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة وفق نوع النشاط العلمي المشاركين فيه

نوع النشاط	التكرار	النسبة
الندوات العلمية	٦٨	٢٦
الحلقات العلمية	١٨	٧
اللقاءات العلمية	٤	١
المحاضـــرات	١١	٤
الدورات التدريبية	١٣٤	٥١
لم يجب	٢٨	١١
المجمـوع	٢٦٣	١٠٠٪

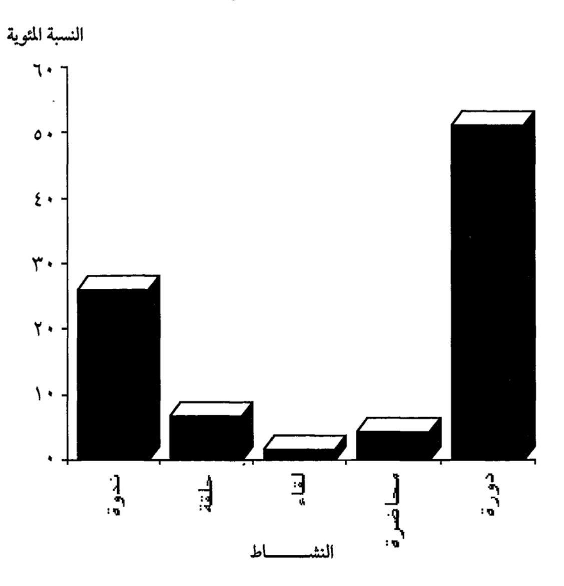
ويتضح من الجدول أن حوالي (٥١٪) من أفراد عينة الدراسة تركزت مشاركاتهم في الدورات التدريبية، وإن حوالي (٢٦٪) من أفراد عينة الدراسة تركزت مشاركاتهم في الندوات العلمية، وإن أقل نسبة (١٪) من المشاركين جذبتهم اللقاءات العلمية ويليها (٤٪) شاركوا في المحاضرات. وربما يفسر ذلك في ضوء اهتمام الاجهزة الأمنية بتحفيز رجالها من خلال مشاركتهم في الدورات التدريبية لتأهيلهم وإكسابهم المعلومات والمهارات

والاتجاهات من ناحية، ولرفع معنوياتهم باعتبار أن التدريب من الحوافز المعنوية.

والشكل التالي رقم (١) يوضح توزيع المشاركين وفق نوع النشاط.

الشكل رقم (١)

توزيع المشاركين وفق نوع النشاط



الفصل الرابع

نتائج الدراسة

٤ ـ نتـائج الدراسة

للإجابة عن السؤال الرئيس والأول للدراسة الخاص بمدى إسهامات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع العربي والتعاون الدولي قام الباحثون بتحليل جميع النشاطات العلمية والعملية التي تقدمها الأكاديمية لمنسوبيها من الدارسين في مرحلتي الدراسات العليا (طلبة الدبلوم والماجستير) وكذلك للمشاركين في الدورات التدريبية من مختلف القطاعات الأمنية وغيرها وكذلك المشاركين في الندوات والمحاضرات الداخلية والخارجية ضمن إطار برنامج عمل الأكاديمية، أو بناء على طلبات القطاعات الأمنية العربية لمناقشة موضوع خاص خارج إطار عمل الأكاديمية، ومنها الدراسات الخاصة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ومحاضرات التثقيف الأمني لكثير من الدول العربية. وفيما يلي عرض لأهم النتائج في هذا المجال موزعة على أربعة عناصر هي : الإسهامات في مجال الدراسات العليا الأمنية، الإسهامات في مجال التدريب الأمني، الاسهامات في مجال الدراسات والبحوث الأمنية، والإسهامات في مجال خدمة المجتمع العربي والتعاون الدولي.

٤ . ١ إسهامات الأكاديمية في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع العربي والتعاون الدولي

٤ . ١ . ١ الإسهامات في مجال الدراسات العليا الأمنية

تتمثل مساهمات كلية الدراسات العليا في تنمية الكفايات المهنية للقيادات الأمنية العربية، وإعداد المتخصصين في إدارة الأجهزة الأمنية،

وفي تطبيق التشريع في مجالات التحقيق والإدعاء العام والقضاء، وفي توفير الرعاية الاجتماعية والصحية، والعمل الإصلاحي التأهيلي بالمؤسسات الإصلاحية. ويمكن إبراز تلك المساهمات من خلال التطور الكمي للمتدربين والمتخرجين من كلية الدراسات العليا بالأكاديمية، والتطور النوعي للبرامج والتخصصات على مستوى الماجستير والدبلومات.

الماجستير

بلغ عدد الخريجين من برامج الماجستير في التخصصات المختلفة (٥٦٠) خريجاً منذ إنشاء كلية الدراسات العليا عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) وحتى نهاية العام الدراسي ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ (٩٨/ ١٩٩٩م). والجدول رقم (١) يوضح التطور الكمي لمخرجات برنامج الماجستير بالأكاديمية خلال الفترة من ١٤٠٦هـ إلى ١٤٢٠هـ (١٩٨٦ ـ ١٩٩٩م).

الجدول رقم (٥)

التطور الكمي لمخرجات برنامج الماجستير بكلية الدراسات العليا خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩م

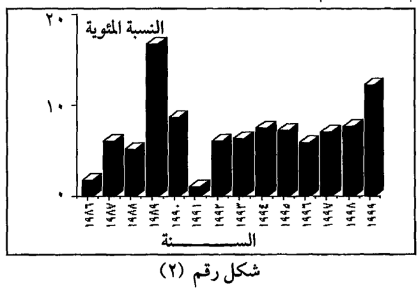
السنة	العلوم الشرطية	العلوم الإدارية	العدالة الجنائية	لعلوم الاجتماعية	المجموع	٪
١٩٨٦	٤	-	٤	٢	١٠	٢
١٩٨٧	٣٠	-	٤	-	٣٤	٦
١٩٨٨	١٤	-	١٥	-	٢٩	٥
١٩٨٩	٦٧	-	٢٢	٥	٩٤	١٧
١٩٩٠	٢٠	٣	٢١	٥	٤٩	٩
١٩٩١	٢	٣	-	١	٦	١
١٩٩٢	١٥	٤	١٤	١	٣٤	٦
١٩٩٣	١٧	٩	٧	٣	٣٦	٦
١٩٩٤	١٢	١٢	٧	١١	٤٢	٨
١٩٩٥	١٣	٧	١١	١٠	٤١	٧
١٩٩٦	٥	١٠	٨	١٠	٣٣	٦
١٩٩٧	١٢	١٤	٧	٧	٤٠	٧
١٩٩٨	٢١	١٠	٨	٤	٤٣	٨
١٩٩٩	٤٠	١١	١٤	٤	٦٩	١٢
المجموع	٢٧٢	٨٣	١٤٢	٦٣	٥٦٠	١٠٠
٪	(٤٩)	(١٥)	(٢٥)	(١١)		(١٠٠)

المصدر : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠م، ص٩٠.

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن أكبر عدد من الخريجين كان في قسم العلوم الشرطية بنسبة (٤٩٪) من مجموع الخريجين، وأقل عدد من الخريجين كان في قسم العلوم الاجتماعية بنسبة (١١٪)، كما يوضح الجدول أن أعلى عدد من الخريجين كان في عام ١٩٨٩م، حيث تخرج (٩٤) طالبا يمثلون (١٧٪) من جميع الخريجين، يليها عدد الخريجين في عام ١٩٩٩م، حيث تخرج (٦٩) طالبا يمثلون (١٢٪) من مجموع الخريجين. في حين شهد عام (١٩٩٢) أقل عدد من الخريجين (٦) طلاب بنسبة (١٪) من مجموع الخريجين.

كما يتضح من الجدول أن السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٥-١٩٩٩م) شهدت كثافة واضحة في أعداد الخريجين، إذ تخرج (٢٢٦) طالباً يمثلون (٤٠٪) خلال أربعة عشر عاماً.

والشكل رقم (٢) يوضح أعداد خريجي كلية الدراسات العليا الحاصلين على درجة الماجستير في التخصصات المختلفة خلال الفترة من ١٩٨٦م إلى ١٩٩٩م.



شكل رقم (٢)

التطور الكمي لمخرجي كلية الدراسات العليا (٪) (١٩٨٦ ـ ١٩٩٩)

ولم يقتصر اهتمام الأكاديمية بالدراسات العليا على توفير فرص الالتحاق ببرنامج الماجستير لقطاعات عريضة من رجال الأمن، والعاملين في مجال التشريع الإسلامي، والسياسة الجنائية، أو من القيادات الإدارية الأمنية، والعاملين في الرعاية الاجتماعية، الصحية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، وإنما تعدى ذلك إلى تطوير برنامج الدراسات العليا بالأكاديمية من أجل زيادة كفاءتها الداخلية النوعية.

لذا شهدت الدراسات العليا بالأكاديمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحسنا كيفيا واضحاً، حيث يدرس طالب الماجستير (٤٨) ساعة معتمدة (Credit Hours) موزعة على النحو التالي :

أ ـ ١٤ ساعة معتمدة مشتركة لجميع التخصصات، تغطي مجالات البحث العلمي، وعلم الإجرام، والتعاون الأمني العربي، ومشكلات الوطن العربي، والتنظيمات الإدارية الأمنية، ومبادئ التشريع الجنائي الإسلامي.

ب ـ ٢٤ ساعة معتمدة تخصصية لكل مجال من أربعة تخصصات مختلفة هي : العلوم الشرطية، والعدالة الجنائية، والعلوم الإدارية، والعلوم الاجتماعية.

ج ـ ١٠ ساعات معتمدة للرسالة.

وتهتم الأكاديمية بالتقويم الذاتي لعناصر العملية التعليمية المختلفة من أداء عضو هيئة التدريس وتفاعله مع طلابه وإمكاناته البحثية وإشرافه على أطروحات الطلاب، وقدراتهم العقلية ومهاراتهم البحثية، ومستوى دراساتهم ورسائلهم العلمية، ومن تقنيات حديثة ووسائل تعليمية مساعدة ومن مختبرات ومعامل، حتى تتوفر للأكاديمية كل مؤشرات الجودة التعليمية التي تتمكن معها من تحقيق كفاءتها وفعاليتها.

الدبلومات الأمنية المتخصصة

تتضمن الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية برنامجا للدراسات التطبيقية المهنية يُمنح الملتحقون به الذين يجتازون مقرراته بنجاح دبلوم الدراسات العليا في مجال التخصص. وقد بدأ البرنامج في مجال مكافحة الجريمة عام ١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ بأربعة طلاب وارتفع عددهم في العام التالي إلى (٣١) طالباً. وقد توقف هذا البرنامج في عام ١٤٠٧هـ، بعد أن تخرج منه (٨٢) طالباً. وبدأت الأكاديمية برنامجاً للدبلومات الأمنية في ثلاثة تخصصات رئيسة هي العلوم الشرطية والعلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية.

هذا وتتوزع الدبلومات التخصصية في العلوم الشرطية في أربعة تخصصات دقيقة هي: مكافحة المخدرات، والتحقيق والأدلة، وإدارة المرور، والحماية الأمنية وطرق السلامة. وتتوزع في مجال العلوم الإدارية في تخصصين دقيقين هما: الإدارة الأمنية وإعداد برامج التدريب. وفي مجال العلوم الاجتماعية يوجد تخصص واحد هو التأهيل داخل المؤسسات الإصلاحية.

وعلى الرغم من تذبذب القبول والتخرج في برنامج الدبلومات التخصصية، إلا أن عدد الخريجين قد حقق تطوراً كميا وصل إلى (٥٨٥) خريجاً عام ١٤١٨هـ. والجدول رقم (٢) يوضح التطور الكمي للخريجين في برنامج الدبلومات التخصصية.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن دبلوم التحقيق والأدلة هو التخصص الذي يحظى باهتمام الطلاب والأجهزة الأمنية ويكاد يكون التخصص الوحيد الذي لم يتوقف برنامجه في أي سنة من السنوات. وقد استحوذ بمفرده على (٤٧٪) من مجموع الحاصلين على الدبلومات الأمنية

التخصصية، يليه تخصص إعداد البرامج التدريبية الذي تخرج منه (١٦٪)، وتخصص الحماية المدنية الذي تخرج منه (١٢٪). ويلاحظ أن دبلوم المخدرات هو أقل الدبلومات في عدد الخريجين حيث تخرج منه (٣٤) طالباً يمثلون (٤٪) من مجموع الخريجين خلال أربعة عشر عاماً، كما يلاحظ توقف برنامجه لمدة ثمان سنوات متصلة من عام ١٩٨٩م إلى عام ١٩٩٦م.

الجدول رقم (٦)

التطور الكمي للمتخرجين من برنامج الدبلومات التخصصية بكلية الدراسات العليا بالأكاديمية (١٩٨٦ـ ١٩٩٩م).

سنة التخرج	قسم العلوم الشرطيــــة				قسم العلوم الإدارية		قسم العلوم الاجتماعية		المجموع
	مكافحة المخدرات	التحقيق والإدلة	إدارة المرور	الحماية المدنية	الإدارة الأمنية	اعداد برامج التدريب	التأهيل داخل المؤسسات الإصلاحية	العدد	النسبة المئوية
١٩٨٦	٣	١١	-	١٠	-	٢	٧	٣٣	٤
١٩٨٧	١١	٢٧	٦	٨	-	٥	١٠	٦٧	٨
١٩٨٨	٧	٣٢	١٣	-	-	١٥	١٩	٨٦	٩
١٩٨٩	-	٢٦	-	١٠	-	١٢	١٠	٥٨	٧
١٩٩٠	-	٣١	٧	٨	-	٧	-	٥٣	٧
١٩٩١	-	١٦	-	-	-	-	-	١٦	٣
١٩٩٢	-	٢٤	-	٥	-	-	-	٢٩	٤
١٩٩٣	-	٢٢	-	-	-	١٠	-	٣٢	٤
١٩٩٤	-	٢٩	-	٧	-	١٧	-	٥٣	٧
١٩٩٥	-	١٦	-	-	-	-	-	١٦	٣
١٩٩٦	-	٢٨	-	٥	٨	١٤	-	٥٥	٧
١٩٩٧	٦	٣٣	٦	١٥	٨	١٣	٦	٨٧	١١
١٩٩٨	٧	٥٠	١٦	١٠	١١	١٥	١٤	١٢٣	١٦
١٩٩٩	-	٢٥	٦	١٥	٩	٢٠	٤	٧٩	١٠
المجموع	٣٤	٣٧٠	٥٤	٩٣	٣٦	١٣٠	٧٠	٧٨٧	٪١٠٠
النسبة	٤	٤٧	١٢	٥	١٦	٩			

المصدر: الجدول من إنشاء الباحثين والبيانات من دليل كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٠م.

كما يتضح من الجدول (٦) أن (١٦٪) من مجموع الحاصلين على الدبلومات الأمنية المتخصصة قد تخرجوا في العام ١٩٩٨م، وأن أقل نسبة من الخريجين (٣٪) كانت من نصيب الخريجين في العامين ١٩٩١و١٩٩٥م.

وقد حققت برامج الدبلومات الأمنية المتخصصة تطوراً كيفياً في المقررات الدراسية من حيث تنوعها وعمقها. ويتضمن البرنامج (٢٤) ساعة معتمدة (٥٠٪) منها مقررات دراسية مشتركة لجميع التخصصات وتتضمن (١٢) ساعة معتمدة تغطي الأمن القومي العربي، والمقومات الأساسية للوطن العربي، والسياسة الوقائية ومنع الجريمة في الإسلام، والأمن والمجتمع، وأصول البحث العلمي، والسلوك الإداري، والنصف الآخر من المقررات الدراسية المتخصصة التي تنمي معرفة الطالب بمجال تخصصه.

الدكتوراه

نظراً للتطوير الأكاديمي لبرنامج الدراسات العليا الذي تقترحه كلية الدراسات العليا بالأكاديمية، وحاجة المجتمع الأمني إلى الكوادر المتخصصة من أعضاء هيئة التدريس من الحاصلين على درجة الدكتوراه في المجالات الأمنية المختلفة، ظهرت الحاجة إلى إعداد برنامج للدكتوراه تقدمه الأكاديمية باعتبارها المؤسسة العربية الوحيدة في مجال الدراسات العليا الأمنية. لذا قامت الأكاديمية بتخطيط برنامج للدكتوراه في العلوم الأمنية يقدم دراسات تخصصية متعمقة تسهم في إعداد الباحثين في المجالات الأمنية.

وهكذا تعمل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بصفتها جهازاً علمياً متميزاً في مجالها، وفق خطط علمية مدروسة، وبرامج عمل محددة تستخدم البحث والتعليم والتدريب طرقاً ووسائل أساسية لإنارة السبيل أمام النشاط الأمني، كما تستقطب رجال الفكر والعلم والخبرة من العالم

العربي وخارجه للإسهام في أنشطتها العلمية المختلفة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠م، ص ٥).

٤ . ١ . ٢ الإسهامات في مجال التدريب الأمني

التدريب الأمني

نفذت كلية التدريب أول دورة تدريبية في مدينة الرياض في أول صفر ١٤٠١هـ (الموافق ٨/ ١٢/ ١٩٨٠) وموضوعها «أساليب التحقيق في حوادث الشغب، وشارك فيها ٣٤ متدرباً من سبع دول عربية، واستغرقت الدورة ثلاثة أسابيع . وبعدها تعددت الأنشطة التدريبية حتى بلغ عدد البرامج التدريبية التي قدمتها كلية التدريب خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩م (٤٠١) دورة تدريبية ومخبرية شارك فيها (٩٠٠٦) مشاركين يمثلون مختلف القطاعات الأمنية في كافة أرجاء الوطن العربي. وبلغ عدد مشاركات الدول العربية في هذه الدورات (١٧٦٥) مشاركة . والجدول رقم (٧) يوضح التطور الكمي لعدد البرامج التدريبية التي أنجزتها الأكاديمية خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ١٩٩٩م .

الجدول رقم (٧)

التطور الكمي للبرامج التدريبية خلال الفترة من (١٩٨٠ــ ١٩٩٩)

السنة	الدورات		المشاركون		مجموع المشاركات من الدول*	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٨٠	١	٠,٢٥	٣٤	٣,٨	٧	٠,٤
١٩٨١	٣	،٧٥	٧٤	٠,٨٢	٢٣	١,٣
١٩٨٢	٥	١,٨	١٦٠	١,٨	٣٠	١,٧
١٩٨٣	١٢	٣	٤٣٤	٤,٨	٩٩	٥,٦
١٩٨٤	١١	٢,٧	٣٨٧	٤,٣	٢٣	١,٣
١٩٨٥	١٢	٣,٥	٣٧٤	٤,١	٤٩	٤,٨
١٩٨٦	١٠	٢,٥	٢٦٧	٣	٦٠	٣,٤
١٩٨٧	١١	٢,٧	٢٢٦	٢,٥	٧٥	٤,٢
١٩٨٨	١٩	٤,٧	٢٢١	٢,٥	٧٩	٤,٥
١٩٨٩	١٩	٤,٧	٢٣٤	٢,٦	٦٨	٣,٨
١٩٩٠	١٣	٣,٢	٢١٧	٢,٤	٥٣	٣
١٩٩١	٢	٠,٥	١٥٨	١,٧	٢	٠,١١
١٩٩٢	١٧	٤,٢	١٦٦	٢,٢	٤٢	٢,٤
١٩٩٣	٣٠	٧,٥	٤٢٠	٤,٦	١٢٤	٧
١٩٩٤	٣٠	٧,٥	٤٠٣	٤,٥	١٠٤	٥,٩
١٩٩٥	٣٤	٨,٥	٦٢٢	٦,٩	١٥٢	٨,٦
١٩٩٦	٣٥	٨,٧	٩٨٠	١٠,٩	٢٢٣	١٢,٦
١٩٩٧	٣٨	٩,٥	١٢٨٦	١٤,٣	٢١٠	١١,٩
١٩٩٨	٤٣	١٠,٧	١٠٣٩	١١,٥	١٤٩	٨,٤
١٩٩٩	٥٦	١٣,٩	١٣٠٤	١٤,٥	١٩٣	١٠,٩
المجموع	٤٠١	١٠٠	٩٠٠٦	١٠٠	١٧٦٥	١٠٠

* مبني على المجموع العام لمشاركات الدول، إذ تشارك الدولة في أكثر من نشاط في العام.

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن هناك تزايدا مطردا في عدد البرامج التدريبية التي نفذتها كلية التدريب بالأكاديمية. وأن السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٧-١٩٩٩) شهدت طفرة واضحة في عدد تلك الدورات التدريبية حيث بلغت جملة البرامج التدريبية والمخبرية المنفذة خلال تلك الفترة (١٣٧) برنامجاً تمثل ثلث (٣٤٪) ما أنجزته الأكاديمية على مدى عشرين عاماً. وأن عدد المشاركين في تلك البرامج بلغ (٣٦٢٩) مشاركا من جميع الأجهزة الأمنية بالدول العربية يمثلون (٤٠٪) من مجموع المشاركين، وأن عدد مشاركات الدول بلغ (٥٥٢) مشاركة تمثل (٣١٪) من مجموع تلك المشاركات خلال عشرين عاماً.

ويكشف الجدول رقم (٧) أن أقل عدد من الدورات التدريبية التي قدمتها كلية التدريب كان خلال عامي ١٩٨٠م «دورة واحدة ساهم فيها ٣٤ مشاركاً من سبع دول عربية» وعام ١٩٩١م «دورتان فقط ساهم فيهما ١٥٨ مشاركا من دولتين عربيتين. وأن أكبر عدد من الدورات التدريبية أنجز في عام ١٩٩٩، حيث بلغ عددها (٥٦) دورة تمثل (١٤٪) من مجموع الدورات المنفذة. وشهد عام ١٩٩٩م أكبر عدد من المشاركين حيث بلغ ١٣٠٤ مشاركينً يمثلون (١٤٪) من مجموع المشاركين، أما عن أكبر عدد من مشاركات الدول العربية فقد تم في عام ١٩٩٦ حيث بلغت (٢٢٣) مشاركة تمثل (١٣٪) من مجموع مشاركات الدول في الدورات التدريبية.

ويعود الفضل في تطور معدل المشاركة في تلك الدورات إلى أن الأكاديمية تحرص على توفير أعلى مستوى من التدريب للمشاركين من خلال الاستعانة بالخبرات العربية المتميزة في مجالات التدريب الأمني المختلفة. وتوفير المختبرات والتقنيات التدريبية الحديثة في مقر الأكاديمية.

ويتضح التطور النوعي للبرامج التدريبية من خلال التعرف على توزيع الدورات التدريبية التي نفذتها الأكاديمية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩ طبقاً لمجالات التدريب الأمني. وقد صنف أحد الباحثين التدريب الأمني في أكاديمية نايف العربية في ثلاثة عشر مجالا هي «الأمن الجنائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والأمن العام، وحماية الحدود والمنافذ، والحماية المدنية والسلامة، والاتصال والإعلام الأمني، والتشريعات الجنائية، والبحث العلمي، والتدريب» (عالم، ١٩٩٧، ص ١٢). أما المعلومات ومركز الحاسب الآلي بالأكاديمية فقد صنف الدورات التدريبية التي أنجزها معهد التدريب في (١٨) مجالا أمنيا هي :

١ ـ الأدلة والآثار الجنائية.

٢ ـ المخدرات.

٣ ـ مكافحة الإرهاب وحماية المنشآت والشخصيات الهامة.

٤ ـ المجالات الإدارية وتنمية المهارات وإعداد المدربين.

٥ ـ استخدام الأسلحة والتعامل مع المتفجرات.

٦ ـ استخدام أجهزة المختبرات الجنائية.

٧ ـ الجريمة ومكافحتها.

٨ ـ التزييف والتزوير والتهريب.

٩ ـ التحقيق والبحث الجنائي.

١٠ ـ المجالات الثقافية والإعلامية والاجتماعية.

١١ ـ المرور.

١٢ ـ الدفاع المدني والحماية والانقاذ .

١٣ ـ البحث العلمي .

١٤ ـ الاحصاء الجنائي والحاسب الآلي .

١٥ ـ الأمن الصناعي .

١٦ ـ المؤسسات الاصلاحية والعقابية .

١٧ ـ التشريع الجنائي الإسلامي .

١٨ ـ أمن الاتصالات .

وقام الباحثون بتوزيع البرامج التدريبية التي نفذتها كلية التدريب بالأكاديمية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩ على تلك المجالات الأمنية الثمانية عشر ، والجدول رقم (٨) يوضح عدد الدورات التي نفذت في كل مجال من تلك المجالات الأمنية ، وعدد المشاركين المستفيدين منها ، وعدد الدول التي شاركت فيها واستفادت منها .

الجدول رقم (٨)

توزيع الدورات التدريبية على المجالات الأمنية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩

الدورات التدريبية	عدد الدورات		عدد المشاركين		عدد مشاركات الدول	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١ ـ الأدلة الجنائية	٧١	١٨	٥٥٦	٦	١٢٧	٧
٢ ـ المخدرات	٥٤	١٣	٧٦٣	٩	١٩٤	١١
٣ ـ المجالات الإدارية وتنمية المهارات وإعداد المدربين	٤٧	١٢	١٥٣٦	١٧	٢٣٨	١٤
٤ ـ مكافحة الإرهاب	٣٦	٩	٨٩٤	١٠	١٩٤	١١
٥ ـ استخدام الأسلحة والتعامل مع المتفجرات	٢٣	٦	١٨٠	٢	٦١	٣
٦ ـ استخدام أجهزة المختبرات الجنائية	٢٦	٧	١١١	١	٥٩	٣
٧ ـ الجريمة ومكافحتها	٢٧	٧	٧٨٠	٩	١٣٧	٨
٨ ـ التزييف والتزوير والتهريب	٢٦	٧	٥٧٧	٧٤	٢٣٠	١٣
٩ ـ التحقيق والتحري	١٧	٤	٩٩١	١١	١٠٠	٦
١٠ ـ المجالات الثقافية والإعلامية والاجتماعية	١١	٣	٥٨٦	٧	٦٦	٤
١١ ـ المرور	١٠	٢	٢٢٠	٢	٥٩	٣
١٢ ـ الدفاع المدني	١٣	٣	٤٦٦	٥	٨٣	٥
١٣ ـ البحث العلمي	١١	٣	٢٦٩	٣	٥٦	٣
١٤ ـ الاحصاء الجنائي والحاسب الآلي	٩	٢	٣٠٧	٣	٥٣	٣
١٥ ـ الأمن الصناعي	٥	١	١٣٢	١	٢٠	١
١٦ ـ المؤسسات الإصلاحية	٥	١	١٣٠	١	٤١	٢
١٧ ـ التشريع الجنائي الإسلامي	٥	١	٣١٦	٤	١٤	١
١٨ ـ أمن الاتصالات	٥	١	١٩٢	٢	٣٣	٢
المجموع	٤٠١	١٠٠	٩٠٠٦	١٠٠	١٧٦٥	١٠٠

المصدر:

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن مجال الأدلة الجنائية احتل المرتبة الأولى بين الدورات التي أنجزتها كلية التدريب بالأكاديمية حيث بلغ عدد دوراتها (٧١) دورة تمثل (١٨٪) من مجموع الدورات التدريبية، ومع ذلك فقد احتلت المكانة السابعة في عدد المشاركين فيها (٥٥٦) مشاركاً من ضباط وأفراد الأجهزة الأمنية العربية بنسبة (٦٪)، لكنها احتلت المرتبة السادسة في عدد الدول المستفيدة من تلك الدورات التدريبية (١٢٧) مشاركة بنسبة (٧٪) من مجموع عدد مشاركات الدول في تلك الدورات.

كما يكشف الجدول أن المجالات الإدارية وتنمية المهارات وإعداد المدربين احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين في الدورات التدريبية حيث بلغ (١٥٣٦) مشاركاً من كافة الأجهزة الأمنية بالدول العربية يمثلون (١٧٪) من مجموع المشاركين، واحتل المرتبة الاولى من حيث عدد مشاركات الدول حيث بلغت مشاركات الدول العربية (٢٣٨) مشاركة بنسبة (١٤٪) في حين انخفضت المكانة التي يمثلها في عدد الدورات إلى المرتبة الثالثة بعد الأدلة الجنائية والمخدرات حيث وصل عددها إلى (٤٧) دورة فقط تمثل (١٢٪) من مجموع الدورات التدريبية.

أما عن أقل عدد من الدورات التدريبية التي نفذها معهد التدريب بالأكاديمية فقد كانت في مجال أمن الاتصالات والأمن الصناعي والمؤسسات الإصلاحية والتشريع الجنائي الإسلامي، حيث قدم خمس دورات تدريبية في كل منها بنسبة (١٪)، أما عن أقل عدد المشاركين فقد كان من نصيب مجال استخدام أجهزة المختبرات الجنائية الذين وصل عددهم إلى (١١١) مشاركا يمثلون (٢٪) من مجموع عدد المشاركين من الأجهزة الأمنية العربية، وبلغ عدد مشاركات الدول إلى أقل نسبة في مجال التشريع الجنائي الإسلامي حيث بلغت عدد المشاركات إلى (١٤) مشاركة فقط بنسبة (١٪) من مجموع

المشاركات . ويوضح الجدول رقم (٩) عدد مشاركات الدول العربية في البرامج التدريبية بالمجالات الأمنية المختلفة التي أنجزتها كلية التدريب .

الجدول رقم (٩)

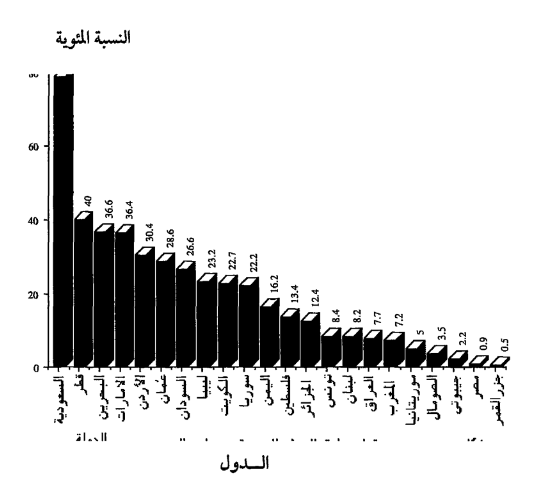
عدد مشاركات الدول العربية في البرامج التدريبية بالمجالات الأمنية خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩م.

رقم	الدولــة	عدد المشاركات
١	السعودية	٣١٧
٢	قطــر	١٦٠
٣	البحرين	١٤٧
٤	الإمارات	١٤٦
٥	الأردن	١٢٢
٦	عمـان	١١٥
٧	السودان	١٠٧
٨	ليبيا	٩٣
٩	الكويـت	٩١
١٠	سوريا	٨٩
١١	اليمــن	٧٥
١٢	فلسطين	٦٤
١٣	الجزائر	٥٠
١٤	تونس	٤٤
١٥	لبنـان	٣٣
١٦	العـراق	٣١
١٧	المغـرب	٢٩
١٨	موريتانيا	٢٣
١٩	الصومال	١٤
٢٠	جيبوتــي	٩
٢١	مصـر	٤
٢٢	جزر القمر	٢
المجمـــــــوع		١٧٦٥

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن عدد مشاركات الدول العربية في الدورات التدريبية التي قدمتها الأكاديمية في المجالات الأمنية المختلفة قد بلغت (١٧٦٥) مشاركة، وأن الدول العربية قد شاركت في هذه الدورات وفق اهتماماتها بالموضوعات الأمنية التي تطرقت إليها . كما يكشف الجدول عن حضور مكثف في كافة المجالات الأمنية التي تناولتها هذه الدورات لكل من المملكة العربية السعودية التي وصلت مشاركاتها إلى (٣١٧) مشاركة، ثم دولة قطر (١٦٠) مشاركة يليها البحرين (١٤٧) مشاركة، ثم الإمارات العربية المتحدة (١٤٦) مشاركة، ويليها المملكة الأردنية الهاشمية (١٢٢) مشاركة، ثم جمهورية السودان (١٠٧) مشاركات، والمملكة الأردنية الهاشمية (١٢٢) مشاركة، ودولة الكويت (٩١) مشاركة.

ويكشف الجدول رقم (٩) عن حضور قليل للدورات التدريبية التي قدمتها كلية التدريب بالأكاديمية لكل من الصومال (١٤) مشاركة، وجيبوتي (٩) مشاركات، ومصر (٤) مشاركات، وجزر القمر (٢) مشاركتان فقط.

ويوضح الشكل رقم (٢) نسبة استفادة الدول العربية من اجمالي اسهامات الأكاديمية في التدريب الأمني خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٩).



الشــكل رقم (٢)

نسبة استفادة الدول العربية من اجمالي اسهامات الأكاديمية في التدريب الأمني خلال الفترة من (١٩٨٠ ـ ١٩٩٩)

٤ . ٢ . ٢ في مجال المعارض

قام قسم المعارض بكلية التدريب منذ إنشائه عام ١٩٨٠م، وحتى عام ١٩٩٩م بتنظيم عدد من المعارض المتخصصة والدائمة ويمكن توضيح إسهامات الأكاديمية في هذا المجال على النحو التالي :

أ ـ المعارض الدورية المتخصصة

بلغ مجموع المعارض الأمنية المتخصصة التي أنجزها معهد التدريب بالأكاديمية خلال الفترة من عام ١٩٨٠م حتى عام ١٩٩٩م (٤٠) معرضا متخصصا في مختلف المجالات الأمنية (دليل كلية التدريب، ١٩٩٩، ص ص ١١٧ـ١١٨) منها :

١ ـ معارض للأجهزة الأمنية بلغ عددها (١٣)معرضاً.

٢ ـ معارض للكتاب الأمني بلغ عددها (١١) معرضاً.

٣ ـ معارض لأجهزة ومعدات الوقاية من الحريق والإنقاذ بلغ عددها(٦) معارض.

٤ ـ معارض لأجهزة الإنذار بلغ عددها «معرضان».

٥ ـ معارض للمنشآت الأمنية في العالم العربي بلغ عددها «معرض واحد».

٦ ـ معرض واحد عن السيارات في خدمة الأمن .

٧ ـ معارض لمنتجات المؤسسات الإصلاحية في الدول العربية بلغ عددها «معرض واحد».

٨ ـ معارض للأجهزة المرورية بلغ عددها «معرض واحد».

٩ ـ معارض لفنون الخط الإسلامي بلغ عددها «معرض واحد».

١٠ـ معارض لحماية بيانات الحاسب الآلي بلغ عددها معرض واحد.

١١ـ معارض للأسلحة الأمنية بلغ عددها معرض واحد .

١٢ـ معارض لأجهزة الاتصالات بلغ عددها معرض واحد .

وقد شارك في هذه المعارض المئات من الشركات المنتجة والمصنعة للأجهزة الأمنية بالإضافة إلى دور النشر العربية ذات العلاقة بالكتاب الأمني . وقد حضر هذه المعارض وفود تمثل غالبية الدول العربية . وتهدف الأكاديمية من إقامة تلك المعارض إلى إتاحة الفرص لرجال الأمن العرب ليس فقط للتعرف عن كثب على ماتم إنتاجه في المجال الأمني ، وإنما أيضاً إتاحة الفرصة أمام رجال الأمن العرب للابداع والابتكار في هذا الميدان الحيوي . وحرصا من الأكاديمية على خدمة أجهزة الأمن العربية فإنها تسعى دائماً لانتقاء واختيار المعارض المتخصصة ، وتنجزها داخل مقرها أو خارجها .

ب ـ المعارض الدائمة

تؤدي المعارض الأمنية الدائمة دوراً مهماً في الميادين التثقيفية والتوعوية ، وتعد بمثابة قاعات دراسية تطبيقية تتيح للمشاركين في برامج الأكاديمية العلمية الاطلاع على كل جديد وحديث في الميادين الأمنية . كما يؤمها زوار الأكاديمية من المسؤولين وأساتذة الجامعات والخبراء ورجال الأمن والباحثين العرب . ومن هذا المنطلق قامت كلية التدريب بالأكاديمية باقامة ثلاثة معارض دائمة في مقر الأكاديمية هي :

١ ـ المعرض الدائم للمخدرات والمؤثرات العقلية ووسائل التهريب.

جاء إنشاء هذا المعرض عام ١٩٨٥م انطلاقاً من سعي الأكاديمية لتكثيف الجهود في مجال مكافحة المخدرات على الصعيد العربي ، إذ رأت أنه من المفيد لتعزيز وسائل التصدي لجرائم المخدرات والإدمان عليها أن تقيم

معرضا دائماً للمخدرات يوضع في خدمة رجال الأمن والمتدربين العرب بشكل دائم، من أجل تطوير خبراتهم ومعارفهم ورفع كفاءتهم العلمية في مجال مكافحة جرائم المخدرات والوقاية منها. ويحتوي هذا المعرض على نماذج لمختلف أنواع المواد المخدرة والمنشطات والمهدئات، كما يضم جناحاً خاصاً لأدوات التهريب التي تم ضبطها في عدد من موانئ العالم.

٢ ـ المعرض الدائم للأجهزة الأمنية

يهدف هذا المعرض إلى تلبية احتياجات العالم العربي من المنتجات التقنية المتخصصة لمساعدة الأجهزة الأمنية العربية في التعرف على الأجهزة والمعدات الأمنية المختلفة وكيفية استعمالها. ويحتوي المعرض على أجهزة منع الجريمة مثل : أجهزة الانذار المبكر ضد السرقة، وكذلك الأجهزة الكاشفة للطرود والحقائب، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأجهزة كشف الجريمة، وأجهزة خاصة بمكافحة التزييف والتزوير، وأجهزة جمع وكشف الأدلة الجنائية. فضلاً عن الجناح الخاص بأجهزة الأمن والسلامة الذي يضم أجهزة إطفاء الحرائق والانقاذ. كما يحتوي المعرض على نماذج من القنابل المختلفة والمتفجرات. وتتيح الأكاديمية للعاملين في الأجهزة الأمنية في الدول العربية وطلاب المعاهد والكليات الأمنية زيارة المعرض والإطلاع على محتوياته باعتباره من أهم الوسائل المساعدة في عمليات التدريب في المجالات الأمنية.

٣ ـ المعرض الدائم للأسلحة

يهدف المعرض الدائم للأسلحة إلى توفير نماذج من مختلف أنواع الأسلحة ووضعها تحت أنظار رجال الأمن العرب اضافة إلى تدريبهم على سبل استخدامها، ويضم المعرض الأجنحة التالية :

١ ـ جناح الأسلحة القديمة.

٢ ـ جناح الأسلحة الحديثة.

٣ـ ميدان الرماية.

٤ ـ معرض الزي الشرطي العربي.

٥ ـ معرض انجازات الأكاديمية.

٦ ـ معرض إصدارات الأكاديمية.

ويستقبل قسم المعارض الأمنية الدائمة بالأكاديمية عددا كبيرا من الزيارات التي تتوالى على مدار العام دون انقطاع وقد بلغ عدد هذه الزيارات (١٧٢) زيارة خلال عام ١٩٩٧م. وقد تراوح عدد الأشخاص المشاركين في الزيارة الواحدة ما بين عشرة أشخاص ومائة وعشرين شخصاً يمثلون مختلف القطاعات الأمنية (دليل كلية التدريب، ١٩٩٩م، ص. ١٢).

٤ . ١ . ٣ الإسهامات في مجال البحث العلمي الأمني

يعنى مركز الدراسات والبحوث بالبحث العلمي الأمني على نهج متميز من الجودة النوعية لتكون أبحاثه رائدة في ميدان وقاية المجتمع العربي من الجريمة والانحراف، خاصة وأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية كان لها انعكاساتها الواضحة في بروز ظواهر أمنية مستجدة، كجرائم العنف والإرهاب، وجرائم الحاسوب، وجرائم البيئة وجرائم المعلومات وغيرها، وكانت سبباً مباشراً في التوجه للعمل الأمني العربي المشترك نحو إعطاء البحث العلمي الأمني حقه من الاهتمام ليكون رائداً وموجهاً للخطط والاستراتيجيات الأمنية العربية.

ولقد قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ ولا تزال ـ بتنفيذ وإجراء الدراسات والبحوث التي أملتها السياسات والاستراتيجيات الأمنية

العربية، وكذلك ما جاء في التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الخاصة بالأجهزة الأمنية العربية أو الندوات العلمية والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تعقدها الأكاديمية ضمن برامج عملها السنوية. إن هذه الحقيقة جعلت الدراسات والبحوث التي تنتجها الأكاديمية في توافق تام مع المتطلبات الأمنية للبلاد العربية باعتبارها قد نبعت من الحاجات الواقعية لهذه البلاد.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ما صدر عن مركز الدراسات والبحوث من مؤلفات وكتب خارج برامج العمل السنوية للمركز تقع جميعها ضمن الأهداف التي تسعى الأكاديمية إلى تحقيقها، وقد شملت ميادين علمية مختلفة انسجمت مع الميادين والموضوعات العلمية التي عالجتها برامج العمل السنوية للمركز خاصة ولبرامج عمل الأكاديمية عموماً. ويتم تنفيذ النشاطات العلمية بمركز الدراسات والبحوث من خلال أقسام مختلفة. ويمكن توضيح مساهمته في المجالات الأمنية من خلال ثلاثة مجالات هي: البحوث والمؤلفات، والندوات والمؤتمرات، واللقاءات العلمية.

الدراسات والمؤلفات

أصدر مركز الدراسات والبحوث خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩م (مائة وثمانية وسبعين) بحثاً ومؤلفاً موزعة على ستة عشر مجالا من المجالات الأمنية المختلفة على النحو التالي:

أ- ٣٤ بحثاً ومؤلفاً في مجال الجريمة ومكافحتها.

ب- ٢٧ بحثاً ومؤلفاً في مجال الدراسات الأمنية.

ج- ١٩ بحثاً ومؤلفاً في مجال دورة الأسرة والمجتمع في الوقاية ومنع الجريمة.

د- ١٧ بحثاً ومؤلفاً في مجال المخدرات ومكافحتها.

هـ- ١٤ بحثاً ومؤلفاً في مجال العلوم الشرطية.

و- ١٠ بحوث ومؤلفات في مجال رعاية الأحداث والمؤسسات الاصلاحية والسجون.

ز- ١٠ بحوث ومؤلفات في مجال الدفاع المدني وحماية البيئة.

ح- ١٠ بحوث ومؤلفات في مجال التحقيق والأدلة الجنائية.

ط- ٦ بحوث ومؤلفات في مجال الإدارة الأمنية.

ى- ٧ بحوث ومؤلفات في مجال العلوم الشرطية.

ك- ٦ بحوث ومؤلفات في مجال الإرهاب ومكافحته.

ل- ٦ بحوث ومؤلفات في مجال الإعلام الأمني.

م- ٤ بحوث ومؤلفات في مجال العلوم القانونية والجنائية.

ن- ٤ بحوث ومؤلفات في مجال البحث العلمي.

س - مؤلفان في مجال المرور.

ع- مؤلفان في مجال علم النفس.

الجدول رقم (١٠) يوضح إصدارات الأكاديمية من البحوث والمؤلفات في المجالات الأمنية المختلفة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩م.

الجدول رقم (١٠)

إصدارات الأكاديمية من البحوث والدراسات

في المجالات الأمنية المختلفة خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩م

م	المجال	البحوث		المؤلفات		المجموع	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١	الجريمة ومكافحتها	٧	٢٣	٢٧	١٨	٣٤	١٩
٢	الدراسات الأمنية	٢	٧	٢٥	١٧	٢٧	١٦
٣	الأسرة والمجتمع والوقاية من الجريمة	١٠	٣٣	٩	٦	١٩	١١
٤	المخدرات ومكافحتها	٥	١٧	١٢	٨	١٧	١٠
٥	العلوم الشرعية	ـ	ـ	١٤	١٠	١٤	٨
٦	الاحداث والمؤسسات الإصلاحية والسجون	٣	١٠	٧	٥	١٠	٦
٧	الدفاع المدني والحماية والانقاذ والبيئة	٢	٧	٨	٥	١٠	٦
٨	التحقيق والأدلة الجنائية	١	٣	٩	٦	١٠	٦
٩	الإدارة الأمنية	ـ	ـ	٦	٤	٦	٣
١٠	العلوم الشرطية	ـ	ـ	٧	٥	٧	٤
١١	مكافحة الإرهاب	ـ	ـ	٦	٤	٦	٣
١٢	الإعلام	ـ	ـ	٦	٤	٦	٣
١٣	العلوم القانونية والجنائية	ـ	ـ	٤	٣	٤	٢
١٤	البحث العلمي	ـ	ـ	٤	٣	٤	٢
١٥	المرور	ـ	ـ	٢	١	٢	١
١٦	علم النفس	ـ	ـ	٢	١	٢	١
	المجموع	٣٠	١٧	١٤٨	٨٣	١٧٨	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن عدد البحوث التي اصدرتها الأكاديمية بلغت ذروتها في مجال الأسرة والمجتمع حيث وصل عددها إلى ١٠ بحوث بنسبة (٣٣٪) من جميع البحوث التي صدرت عن الأكاديمية على مدى عشرين عاماً. وأن عدد المؤلفات بلغت ذروتها في مجال الجريمة ومكافحتها حيث وصل عددها إلى (٢٧) مؤلفاً بنسبة (١٨٪) من جميع المؤلفات التي صدرت عن الأكاديمية خلال تلك الفترة. وأن أقل البحوث كانت في مجال التحقيق والأدلة الجنائية حيث صدر بحث واحد يمثل (٣٪) من جملة البحوث الصادرة عن الأكاديمية مع العلم بأن هناك (٩) مجالات لم يصدر فيها أي بحث. وأن أقل المؤلفات كانت في مجال المرور وعلم النفس حيث صدر مؤلفان لكل منهما يمثلان بنسبة (١٪) من جملة المؤلفات التي صدرت عن الأكاديمية خلال تلك الفترة. وهذا يستوجب الاهتمام باجراء البحوث والدراسات في تلك المجالات التي قلت فيه إصدارات الأكاديمية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن (٦١) بحثاً ومؤلفاً من جملة الدراسات التي أنجزها مركز الدراسات والبحوث وتمثل حوالي (٣٤٪) أي حوالي الثلث تقريباً تم إنجازها خلال فترة ٦ سنوات من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩م.

والملحق رقم (٢) يوضح عناوين هذه المؤلفات والبحوث وتواريخ نشرها موزعة على المجالات الأمنية المختلفة.

النشر العلمي

يتولى قسم النشر في مركز الدراسات والبحوث نشر الإنتاج العلمي الذي يقوم به مركز الدراسات والبحوث مثل البحوث الميدانية التي تتضمن برنامج عمل قسم الدراسات والبحوث بالإضافة إلى المؤلفات سواء ما كان منها التي تنجز ضمن برنامج عمل قسم الدراسات والبحوث، أو تلك التي

تتم الموافقة على نشرها من قبل اللجنة العلمية كمؤلفات يتقدم أصحابها بطلب نشرها في الأكاديمية . ويقوم قسم النشر من جهة أخرى باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بنشر الكتب والأعمال العلمية المختلفة . ويصدر قسم النشر مجلتين إحداهما علمية محكمة ، والأخرى ثقافية إعلامية وهما :

١ ـ المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، وهي مجلة دورية نصف سنوية ـ علمية محكمة ، وقد صدر إلى الآن ٣٠ عدداً منها احتوت على ٢١٥ بحثاً ودراسة علمية .

٢ ـ مجلة الأمن والحياة ، وهي مجلة شهرية إعلامية صدر العدد الأول منها في شهر أغسطس ١٩٨٢م ، وقد صدر منها خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين (٢٢٨) عدداً ، وتهتم هذه المجلة بموضوعات الأمن بمفهومه الشامل ، إضافة إلى قيامها بنشر العديد من الأخبار الأمنية المتنوعة بما يخدم أجهزة الأمن العربية عموماً .

كما يقوم قسم النشر بطباعة الدراسات والأبحاث التي تقدم في المؤتمرات العربية والدولية التي ينظمها قسم الندوات واللقاءات العلمية في مركز الدراسات والبحوث إلى جانب نشر الموضوعات التي تقدم في الندوات العلمية وفي الإجتماعات المتخصصة ، وكذلك نشر المحاضرات التي تقدم ضمن نشاط قسم الندوات ، ونشر أعمال الحلقات العلمية التي كانت تنظم ضمن نطاق هذا القسم أيضاً .

ويظهر الجدول رقم (١١) توزيع النشر العلمي ومن نوع النشاط (بحث ، مؤلف ، ندوة . . . الخ) ، كما ويبين الشكل رقم (٣) توزيع هذه المنشورات وفق السنة .

الجدول رقم (١١)

الإصدارات العلمية التي تم نشرها في الفترة من عام ١٩٨٢-١٩٩٩م

السنة	بحث	مؤلف	ندوة	مؤتمر	حلقة علمية	اجتماع	محاضرة	المجموع
١٩٨٢	-	١	-	-	-	-	-	١
١٩٨٣	-	-	١	-	-	-	-	١
١٩٨٤	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٨٥	٢	٢	-	-	-	-	-	٤
١٩٨٦	٢	٥	٤	-	-	-	-	١١
١٩٨٧	٢	-	٢	-	١	-	-	٥
٩١٨٨	-	١٤	٨	-	٤	-	٢	٢٨
١٩٨٩	٢	٤	٢	-	١	-	-	٩
١٩٩٠	٣	٢١	٧	-	١	-	-	٣٢
١٩٩١	١	١٠	١	-	١	-	٤	١٧
١٩٩٢	-	١٨	٤	-	٢	-	-	٢٤
١٩٩٣	-	١٠	-	-	-	-	-	١٠
١٩٩٤	١	١٥	٣	-	٣	-	-	٢٢
١٩٩٥	١	٢	-	-	-	-	-	٣
١٩٩٦	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩٨	٨	٢٠	٤	١	١	١	-	٣٥
١٩٩٩	٨	٢٦	٥	-	-	-	١	٤٠
المجموع	٣٠	١٤٨	٤١	١	١٤	١	٧	٢٤٢

الشكل رقم (٣)

عدد الإصدارات العلمية للأكاديمية خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٩

وتبين من النظر إلى الجدول رقم (١١) أن مجموع الإصدارات العلمية التي تم نشرها في مركز الدراسات والبحوث قد بلغت (٢٤٢) إصداراً خلال الفترة من ١٩٨٢م إلى ١٩٩٩م. ويلاحظ أن أعلى نسبة لعدد هذه الإصدارات قد بلغت (١٧٪) وذلك في عام ١٩٩٩م، حيث بلغ عدد هذه الإصدارات (٤١) إصداراً. كما أن عام ١٩٩٨م قد شهد أيضاً إنتاجاً علمياً غزيراً لمركز الدراسات والبحوث، فبلغ مجموع إصداراته (٣٥) إصداراً، أي ما يمثل نسبة (١٤٪) من مجموع ما تم نشره خلال السنوات الثمان عشرة السابقة. ويلاحظ أن عام ١٩٩٠م قد شهد أيضاً إنتاجاً وفيراً من الإصدارات العلمية التي بلغ عددها (٣٢) إصداراً، وقد مثلت نسبة (١٣,٢٪) تقريباً من مجموع الإصدارات التي نشرت خلال الفترة المشار إليها، في حين أن السنوات ١٩٨٤، و٩٩٦، و١٩٩٧م. لم يتم فيها نشر أي عمل علمي. وقد مثلت السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧ مرحلة خاصة تم فيها تطورات إدارية كبيرة ومراجعة علمية مهمة انطلقت في نهايتها نشاطات الأكاديمية على نحو متميز لم يسبق له نظير كما لاحظنا من خلال تطور وزيادة الإنتاج العلمي لمركز الدراسات والبحوث.

٤ . ١ . ٤ الندوات والمؤتمرات والمحاضرات

أنجز قسم الندوات واللقاءات العلمية بمركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية عدداً من اللقاءات العلمية، والمحاضرات الثقافية، كما أشرف وشارك في عقد عدد من الاجتماعات الدورية والتنسيقية، والمؤتمرات العلمية. وبلغ مجموع الأنشطة العلمية التي أنجزها القسم من الندوات، والمؤتمرات والمحاضرات (٢٧٩) نشاطاً علمياً خلال الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٩٩م، منها (١٦٨) محاضرة، و(٧٣) ندوة، و(٣١) لقاء واجتماعاً

تنسيقياً، و(٧) مؤتمرات علمية. وقد نفذ من هذه الأنشطة (١٨٦) نشاطاً داخل مقر الأكاديمية، و (٨٤) نشاطاً خارج مقر الأكاديمية، و (٩) نشاطات من خلال التعاون الدولي، والجدول رقم (٨) يوضح مجموع النشاطات العملية في تلك المجالات خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٩م.

ويتضح من الجدول رقم (١٢) أن المحاضرات جاءت في مقدمة النشاطات العلمية التي أنجزها قسم الندوات والمؤتمرات حيث بلغ عددها (١٦٧) محاضرة تمثل (٦٠٪) من مجموع النشاطات العلمية ويليها في ذلك الندوات التي بلغ عددها (٧٥) ندوة تمثل (٢٦٪) من مجموع النشاطات العلمية، وأن أقل هذه النشاطات كانت من نصيب المؤتمرات حيث بلغ عددها (٧) مؤتمرات فقط على مدى ثمانية عشر عاماً بمعدل مؤتمر كل ثلاث سنوات تقريباً.

الجدول رقم (١٢)

النشاطات العلمية لقسم الندوات واللقاءات العلمية
بمركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٨م

النشاط العلمي					مكان النشاط العلمي			مجموع النشاطات العلمية
السنة	ندوة	مؤتمر	محاضرة	اجتماع	مقر الأكاديمية	خارج المقر	تعاون دولي	
١٩٨١	٢	-	-	-	٢	-	-	٢
١٩٨٢	٢	-	-	-	١	١	-	٢
١٩٨٣	٨	-	٦	١	١٣	٢	-	١٥
١٩٨٤	٦	١	١١	١	١٧	١	١	١٩
١٩٨٥	٦	١	١٣	٢	١٩	٢	١	٢٢
١٩٨٦	٦	١	١١	٢	١٧	٢	١	٢٠
١٩٨٧	٢	-	١٣	١	٩	٧	-	١٦
١٩٨٨	٢	١	٨	١	٥	٦	١	١٢
١٩٨٩	٢	-	١٢	٢	٩	٦	١	١٦
١٩٩٠	٣	١	١٠	-	٨	٥	١	١٤
١٩٩١	-	-	١	-	١	-	-	١
١٩٩٢	١	-	١٢	٤	١١	٥	١	١٧
١٩٩٣	٩	-	١٣	٣	١٦	٧	٢	٢٥
١٩٩٤	٦	-	١٣	٤	١٥	٨	-	٢٣
١٩٩٥	٣	-	١١	٤	١٣	٥	-	١٨
١٩٩٦	٣	-	٧	٢	٩	٣	-	١٢
١٩٩٧	٣	١	٩	١	٧	٧	-	١٤
١٩٩٨	٥	-	٩	٣	٩	٨	-	١٧
١٩٩٩	٤	١	٩	-	٥	٩	-	١٤
المجموع	٧٣	٧	١٦٨	٣١	١٨٦	٨٤	٩	٢٧٩

كما يوضح الجدول رقم (١٣) أن جميع الدول العربية، فيما عدا جزر القمر قد شاركت في أعمال هذه الندوات والتي بلغ عددها كما سبق الإشارة إلى ذلك (٧٣) ندوة علمية تم تنظيمها في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٩م. وكان من الطبيعي أن تكون أعلى نسبة مشاركة من المملكة العربية السعودية (*) باعتبارها دولة المقر، وبالنظر لأن أغلب هذه الندوات قد عقدت في مقر الأكاديمية بالرياض، فقد بلغ عدد المشاركين في الندوات من المملكة العربية السعودية (١١٤٢) مشاركاً من مجموع (٢٥٥٦) مشاركاً من جميع الدول العربية. إن نسبة المشاركين من السعودية كانت (٤٥٪) تقريباً وجاءت نسبة مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية في الترتيب الثاني والثالث فكانت (١٥٦) مشاركاً لكل من الدولتين (٦٪)، ثم جاءت الجمهورية اليمنية في الترتيب الرابع، حيث بلغ عدد المشاركين منها (١٣٨) مشاركاً بنسبة مشاركة قدرها (٥٪) يليها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة (٥٪) ثم دولة البحرين بنسبة (٤٪)، ثم دولة الكويت و الجمهورية التونسية وسلطنة عمان بنسبة (٣٪) تليها السودان، ثم دولة قطر. وتأتي بقية الدول العربية بنسب أقل من ذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٩).

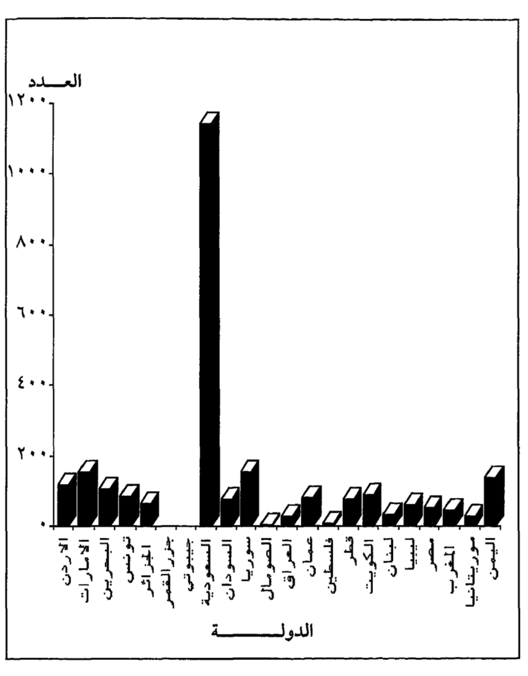
كما ويبين الشكل رقم (٤) توزيع المشاركين في الندوات من الدول العربية للفترة ١٩٨١-١٩٩٩م وفق الدولة.

(*) يقصد بالمشاركة مجموع عدد المشاركين من كل دولة.

الجدول رقم (١٣)

توزيع مشاركات الدول العربية في أنشطة الأكاديمية خلال الفترة من عام ١٩٨١ـ ١٩٩٩م

الدول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المجموع الكلي
الأردن	-	٢	١١	٩	٣٠	٨	٢	-	١	١	-	١	٦	١	٣	٥	٥	٨	٦	١١٩
الإمارات	٣	٥	١١	٤	٥	٢	١	-	١	-	-	١	١٣	٦٠	١	١١	١	٢١	١٦	١٥٦
البحرين	١	٢	٣	٦	٤	٦	-	٣	-	-	-	-	٥	٥٤	٣	٦	٣	٣	٦	١٠٥
تونس	١	١	٨	٦	٣	٢٣	-	-	-	٢	-	١	١٣	٣	٤	-	١	١	١٠	٨٧
الجزائر	-	-	١٥	٥	٧	-	-	٢	٨	٣	-	١	٧	٥	١	٣	٣	٢	٥	٦٥
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١
السعودية	٧	٧١	١٤٨	٢١٨	٧٣	١٠٧	٢٥	٤	٢٧	٨٣	-	١٤	٨٠	٥١	٤١	٥٧	٥٧	٣٥	٤٤	١١٤٢
السودان	٥	٤	٢	١٠	٥	١	١	١	٢	-	-	١	٦	-	٤	٤	٢	٢٦	٥	٧٩
سوريا	-	-	٤٣	٩	٧٥	-	-	-	١	١٧	-	-	١	٣	٥	٣	١	٧	٩	١٥٦
الصومال	-	-	٢	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	٥
العراق	١	٨	٣	-	٣	٣	-	٣	٢	-	-	-	-	-	١	-	٢	١	٢	٢٩
عمان	-	٢	٤	٧	٦	٦	-	-	٢	٤٥	-	-	٤	-	-	-	-	١	٦	٨٣
فلسطين	-	-	٣	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	٢	٢	١٠
قطر	-	١	٤	١٣	١١	٤	٢	-	٢	١	-	١	١١	٥	٦	٤	١	٨	٤	٧٨
الكويت	-	٢	١٠	١١	١١	١	٢	-	٢	-	-	-	١٤	١٠	٥	٤	٣	٣	١٠	٨٨
لبنان	-	-	١	-	٣	٣	١	٢	٤	١	-	١	١	٣	١	٢	-	٦	٢	٣١
ليبيا	١	-	٢	-	-	-	١	-	-	٦	-	-	٢	٤	٣	١٠	١٣	١٤	٥	٦١
مصر	-	-	٢	-	-	٢	-	-	١	-	-	-	٥	-	-	١	٢١	١٨	١	٥١
المغرب	-	-	١	-	١	٥	١	-	-	-	-	-	١٠	١٧	٢	٢	٢	١	١	٤٣
موريتانيا	-	-	-	١	-	٢	١٧	١	-	-	-	-	٢	١	٣	١	-	-	١	٢٩
اليمن	٣	٣	١٧	١١	٩	٤	-	٧٠	٣	-	-	-	٣	١	١	٨	٢	٣	١	١٣٨
مجموع المشاركين	٢٢	١٠١	٣٠٠	٣١٠	٢٤٧	١٧٩	٥٣	٨٦	٥٦	١٥٩	-	٢٢	١٨٣	٢١٧	٨٤	١٢٢	١١٨	١٦١	١٣٦	٢٥٥٦



الشكل رقم (٤)

عدد المشاركين في الندوات من الدول العربية للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٩م

٤ . ١ . ٥ الاسهامات في مجال خدمة المجتمع العربي والدولي

نظمت إدارة التعاون الدولي بالأكاديمية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة وفروعها عدة مؤتمرات دولية منذ المؤتمر المشترك الأول حول الوقاية من الجريمة (٢٣ ـ ٢٥ يناير ١٩٨٤) وحتى المؤتمر الدولي المشترك الخامس حول أبحاث الوقاية من الجريمة (١٣ ـ ١٥ يناير ١٩٩٠م). بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات التنسيقية منذ الاجتماع التنسيقي الأول لفرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمعاهد الإقليمية عام ١٩٨٥م، وحتى المؤتمر التنسيقي التاسع لفرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمعاهد الإقليمية عام ١٩٩٤ . كما نظمت إدارة التعاون الدولي بالأكاديمية بالتعاون مع الأمم المتحدة إجتماع الخبراء الدوليين لوضع قواعد الأمم المتحدة للوقاية من انحراف الأحداث (١٨ ـ ١٩ فبراير ١٩٨٨م)، وحلقة علمية حول مرشد التدريب في المؤسسات العقابية عام ١٩٩١م، واجتماع الحلقة الاستشارية الدائمة للخبراء الدوليين في قواعد سياسته وقواعد وآليات الأمم المتحدة لعدالة الأحداث (٢٨/ ٤ ـ ١/ ٥/ ١٩٩٣م) وقد أتاحت هذه الاجتماعات والندوات الفرصة أمام الأكاديمية لتقديم الإسهامات العربية ولتوضيح الرؤية العربية في مجال العدالة الجنائية وتطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في مكافحة الجريمة والوقاية منها.

كما تشارك الأكاديمية في الاجتماعات السنوية لبعض المنظمات الدولية بصفتها عضواً فيها كالجمعية الدولية لعلم الإجرام، والرابطة الدولية لقادة الشرطة، والرابطة الدولية لتحقيق الشخصية، والمعهد الدولي للعلوم الإدارية، ومركز مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، ومنظمة الانتربول.

وقد حققت الأكاديمية تعاونا أكاديمياً وثيقاً بينها وبين الجامعات والمعاهد العلمية الأوروبية والأمريكية ممثلاً في المكتب الدولي للعدالة الجنائية، معهد

البحوث والدفاع الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المعهد الإفريقي لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين التابع للأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأوسط، معهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية، معهد هلسنكي لأوروبا.

ومما لا شك فيه أن هذا التعاون الدولي المتعدد الجوانب قد وصل بالأكاديمية إلى آفاق رحبة مكنتها من التفاعل العلمي المنشود مع المنظمات الدولية والمعاهد العلمية الأجنبية المتخصصة مما يرمز إلى ما تحظى به الأكاديمية من مكانة علمية متميزة كجهاز عربي إقليمي متخصص يسعى في توجهه هذا إلى إثراء البحث العلمي الأمني وتطويره ومواكبة كافة المستجدات العالمية في الدراسات والبحوث والتدريب لتزويد الأجهزة الأمنية العربية بها، واستقطاب الخبرات العالمية والعربية.

٤ . ٢ مشاركة الأكاديمية في المؤتمرات واللجان والاجتماعات الدولية والعربية

يوضح الجدول رقم (١٤) مشاركة الأكاديمية في المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية والعربية خلال عشر سنوات تمتد من عام ١٩٨٨م إلى ١٩٩٧م.

الجدول رقم (١٤)

مشاركة الأكاديمية في المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية والعربية خلال عشر سنوات (١٩٨٨ ـ ١٩٩٧م)

العـــام	عدد المشاركـــــات		المجموع	النسبة المئوية
	العربية	الأجنبية		
١٩٨٨	٧	١٥	٢٢	٩
١٩٨٩	١٠	١٠	٢٠	٨
١٩٩٠	٨	٧	١٥	٦
١٩٩١	٧	٤	١١	٥
١٩٩٢	٨	١٢	٢٠	٨
١٩٩٣	١٢	٩	٢١	٩
١٩٩٤	١١	١٩	٣٠	١٣
١٩٩٥	٢٠	٨	٢٨	١٢
١٩٩٦	٢٠	٩	٢٩	١٢
١٩٩٧	٢٧	١٦	٤٣	١٨
المجموع	١٣٠	١٠٩	٢٣٩	
النسبـــة المئوية		٪٥٤,٤	٪٤٥,٦	٪١٠٠

المصدر : دليل إدارة التعاون الدولي، ١٩٩٨م، ص ١١ .

ويتضح من الجدول رقم (١٤) أن مجموع المشاركات العربية بلغت (١٣٠) مشاركة خلال عشر سنوات أي بمعدل (١٣) مشاركة كل عام، وأن مجموع المشاركات الأجنبية والدولية بلغت (١٠٩) مشاركات خلال عشر سنوات أي بمعدل (١١) مشاركة كل عام. وأن مجموع المشاركات العربية والأجنبية بلغت (٢٣٩) مشاركة خلال عشر سنوات أي بمعدل (٢٤) مشاركة كل عام. وقد بلغت نسبة المشاركات العربية إلى مجموع المشاركات (٤, ٥٤) ونسبة المشاركات الأجنبية إلى مجموع المشاركات (٦, ٤٥٪).

٤ . ٢ . ١ العضويات العلمية العربية والدولية

للأكاديمية عضوية فعّالة في عدد من المنظمات العلمية العربية والإقليمية والدولية نذكر منها :

اتحاد الجامعات العربية

الأكاديمية عضو عامل في اتحاد الجامعات العربية تسهم وتشارك في اجتماعاته الدورية في مختلف التخصصات الأكاديمية والإدارية التي ينظمها.

جامعات العالم الإسلامي

الأكاديمية عضو بارز في اتحاد الجامعات الإسلامية وهي تعمل على تكريس تعاون وتكامل بين الجامعات الإسلامية فيما يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية وأنظمتها الإدارية.

رابطة الجامعات الإسلامية

منذ انضمام الأكاديمية إلى عضوية رابطة الجامعات الإسلامية والأكاديمية وهي تقدم العديد من الرؤى المستقبلية لاتحاد الجامعات في سبيل تحقيق مزيد من التقدم للأنظمة التعليمية وتفاعلها وأصبحت عام ١٩٩٩م، عضواً في المجلس التنفيذي للرابطة.

الاتحاد الدولي للجامعات

توجت الأكاديمية جهودها بعضوية الاتحاد الدولي للجامعات، وذلك للاستفادة من تطور الجامعات والذي يضم كبريات الجامعات العالمية.

المنظمة العربية لإدارات القبول والتسجيل

وتحضر الأكاديمية اجتماعات المنظمة بشكل دوري بهدف التنسيق مع كافة إدارات القبول والتسجيل في الجامعات العربية (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠م، ص ص ٢١٦-٢١٧).

٤ . ٢ . ٢ مذكرات التفاهم والتعاون مع الجامعات والمنظمات العربية والعالمية

وقعت الأكاديمية عدداً من مذكرات التفاهم والتعاون مع عدد من الجامعات والمنظمات والمراكز العربية والدولية، وذلك على النحو التالي (أكاديمية نايف، ٢٠٠٠، ص ص٢١٧ ـ ٢١٨):

أ ـ مع الجامعات

١ ـ جامعة دمشق.

٢ ـ جامعة الخرطوم.

٣ ـ جامعة مؤتة.

٤ ـ جامعة الجزيرة.

٥ ـ جامعة النيلين.

٦ ـ جامعة أم درمان الإسلامية.

٧ ـ جامعة الزعيم الأزهري.

٨ ـ جامعة الرباط الوطني.

٩ ـ أكاديمية الشرطة العليا بالسودان.

١٠ ـ جامعة الزقازيق بمصر .

١١ ـ جامعة القاهرة .

١٢ ـ جامعة الإسكندرية .

١٣ ـ جامعة المنصورة .

١٤ ـ جامعة حلوان .

١٥ ـ جامعة قناة السويس .

١٦ ـ جامعة عين شمس .

١٧ ـ جامعة نيويورك .

١٨ ـ كلية جون جي .

١٩ ـ جامعة ليستر بانجلترا .

٢٠ ـ جامعة درم بانجلترا .

٢١ ـ جامعة الأمن العام بالصين .

ب ـ المنظمات العربية والدولية

١ ـ المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة .

٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

٣ ـ المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني .

٤ ـ المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة .

ج ـ المعاهد والمراكز العلمية والبحثية

١ ـ معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج .

٢ ـ معهد الدراسات العليا العربي .

٣ ـ مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

٤ ـ المركز الديموغرافي بالقاهرة .

٥ ـ مركز الدراسات العربي الأوربي .

٤ . ٢ . ٣ العضويات المهنية

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مشاركة في عدد من العضويات المهنية بالروابط الدولية والمنظمات والجمعيات الدولية ومنها :

١ـ الرابطة الدولية لإثبات الهوية، الأميدا، كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ـ الرابطة الدولية لقادة الشرطة، الإسكندرية، فرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ـ الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارية، بروكسل ـ بلجيكا.

٤ـ الرابطة الدولية للمدعين العامين، جرونينج ـ هولندا.

٥ـ المؤسسة الدولية للعقوبة والمؤسسات العقابية، برلين ـ ألمانيا.

٦ـ الجمعية الدولية لعلم الإجرام، باريس ـ فرنسا.

٧ـ الجمعية الدولية لقانون العقوبات، باريس ـ فرنسا.

٨ـ الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي، ميلانو ـ إيطاليا.

٩ـ معهد العالم العربي في باريس، فرنسا.

١٠ـ المنظمة الدولية للحماية المدنية، جنيف ـ سويسرا.

١١ـ الملتقى الأوروبي لسلامة المدن، باريس ـ فرنسا.

١٢ـ الملتقى الإفريقي لسلامة المدن، داكار ـ السنغال.

١٣ـ المجلس الأوروبي، ستراسبورج ـ فرنسا.

١٤ـ المجلس الدولي للكحول والإدمان، جنيف.

١٥ـ مؤسسة آسيا لمكافحة الجريمة، طوكيو ـ اليابان.

١٦ـ المهد الإحصائي الدولي، فوربورج ـ هولندا.

١٧ـ الاتحاد العالمي للمحامين.

١٨ـ الرابطة القومية للحماية من الحريق، ميرلاند ـ الولايات المتحدة الأمريكية. (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠م، ص٢١٨).

٤ . ٢ . ٤ المؤسسات العلمية المتعاونة مع الأكاديميـــة

يوجد تعاون علمي وثيق بين الأكاديمية وعدد من الجامعات الأمريكية والبريطانية والإسلامية، وعدد آخر من معاهد الأمم المتحدة المتخصصة، ومع عدد من المعاهد الدولية للبحوث والتدريب، وفيما يلي أسماء المؤسسات العلمية والدولية التي ترتبط مع الأكاديمية بتعاون أكاديمي وثيق:

١ ـ معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، روما ـ ايطاليا.

٢ ـ معهد الأمم المتحدة الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، هلسنكي ـ فنلندا.

٣ ـ معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، طوكيو ـ اليابان.

٤ ـ معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، كمبالا ـ أوغندا.

٥ ـ معهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، كوستاريكا.

٦ ـ المعهد الاسترالي لعلم الإجرام، كانبرا – استراليا.

٧ ـ المركز الدولي لتطوير القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية ـ فانكوفر ـ كندا.

٨ ـ المجلس الدولي الاستشاري العلمي والمهني التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ميلانو ـ إيطاليا.

٩ ـ المركز الدولي للوقاية من الجريمة، مونتريال – كندا.

١٠ ـ المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، سيراكوزا ـ إيطاليا.

١١ ـ المعهد الوطني للعدالة، وزارة العدل الأمريكية، واشنطن ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢ ـ معهد راؤول ويلنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، لند ـ السويد.

١٣ ـ جامعة إلينوي بشيكاغو ـ شيكاغو ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

١٤ ـ جامعة نورث وسترن «معهد المرور» إيفانتسن، إلينوي ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

١٥ ـ جامعة مدينة نيويورك، كلية جون جوي للعدالة الجنائية ونيويورك ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

١٦ ـ جامعة هارفرد، بوسطن ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

١٧ ـ جامعة ميرلاند ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ ـ جامعة كمبردج، كمبردج ـ انجلترا.

١٩ ـ جامعة ليستر، ليستر ـ انجلترا.

٢٠ ـ جامعة بورتسموث، بورتسموث ـ انجلترا.

٢١ ـ كلية الشرطة ببرامزهيل، برامزهيل ـ انجلترا.

٢٢ ـ معهد ماكس بلانك للقانون الدولي، فرايبرج ـ ألمانيا.

٢٣ ـ جامعة كورك، كورك ـ ايرلندا.

٢٤ ـ جامعة بوند، كوينزلاند ـ استراليا.

٢٥ ـ المعهد الدولي لعلم الاجتماع القانوني، جامعة أنتجو، أوناتي ـ استراليا.

٢٦ ـ أكاديمية مكتب التحقيقات الفيدرالية ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٧ ـ المعهد الدولي للبحوث والتدريب في التحقيق الجنائي، أوناتي ـ استراليا.

٢٨ ـ المعهد الدولي للعلوم الإدارية، بروكسل ـ بلجيكا. (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠م، ص ص ٢١٩ـ٢٢١).

وللاجابة عن السؤال الرئيس الثاني من أسئلة الدراسة وهو تقييم المشاركين «أفراد عينة الدراسة» للأنشطة العلمية المختلفة التي تقدمها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وللحصول على تقييم فاعل لتلك الأنشطة انقسم هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة الفرعية التي غطتها أداة الدراسة. وفيما يلي تحليل للنتائج الفرعية التي غطتها أداة الدراسة.

٤ . ٣ رأي المشاركين بالأنشطة العلمية والتدريبية والخدماتية التي تقدمها الأكاديمية

٤ . ٣ . ١ تقييم أهداف النشاط العلمي

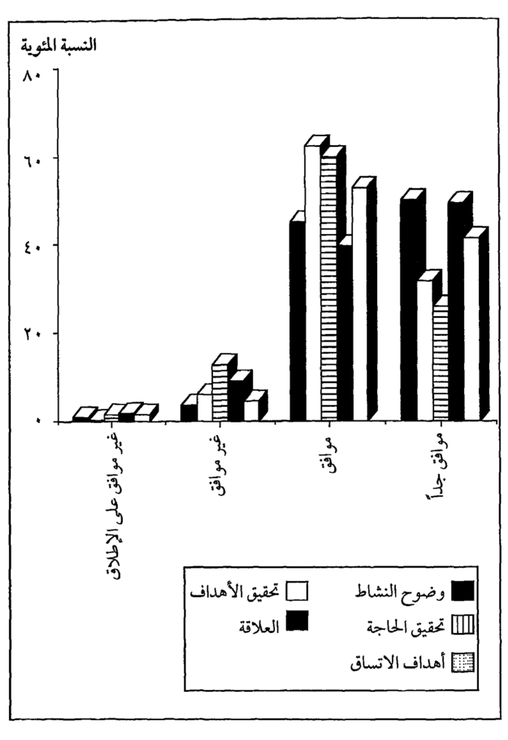
يوضح الجدول رقم (١٥) تقييم المشاركين لأهداف النشاط العلمي للأكاديمية .

الجدول رقم (١٥)

تقييم المشاركين لأهداف النشاط العلمي للنشاط العلمي

الفقرة		موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
١ - وضوح الأهداف	العدد	١٣١	١١٨	١٠	٤
	النسبة	٥٠	٤٥	٣	٢
٢ - تحقيق الأهداف	العدد	٧٩	١٦٣	١٦	٥
	النسبة	٣٠	٦٢	٦	٢
٣ - تلبية الأهداف للأحتياجات	العدد	٦٨	١٥٣	٣٤	٨
	النسبة	٢٦	٥٨	١٣	٣

ويتضح من الجدول أن ٩٥٪ من أفراد عينة الدراسة يتفقون على وضوح الأهداف للانشطة العلمية التي تقدمها الأكاديمية ، كما أن ٩٢٪ منهم أفادوا بتحقيق تلك الأنشطة لأهدافها ، وأن (٨٤٪) منهم أشاروا إلى تلبية تلك الأهداف لاحتياجاتهم الفعلية .



الشكل رقم (٧)

مقارنة رأي المشاركين للنشاط العلمي وفق عناصر التقييم

٤ . ٣ . ٢ خصائص الموضوعات التي تتضمنها الأنشطة العلمية

يوضح الجدول رقم (١٦) وفق نظر المشاركين خصائص الموضوعات التي تتضمنها النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية .

الجدول رقم (١٦)

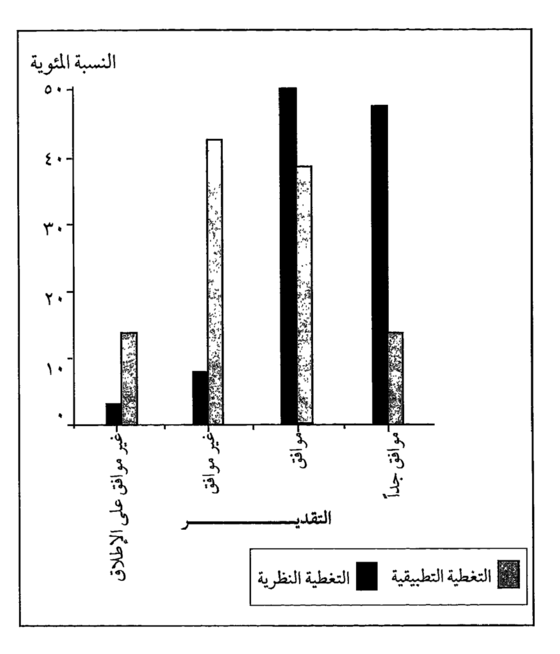
تقييم الموضوعات التي تتضمنها النشاطات العلمية للأكاديمية

خصائص الموضوعات	التكرار والنسب	موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
علاقة موضوع النشاط بمجال العمل	عدد	١٣٠	١٠٤	٢٤	٥
	٪	٤٩	٤٠	٩	٢
اتساق موضوعات النشاط	عدد	١٠٩	١٣٨	١٢	٤
	٪	٤١	٥٢	٥	٢
تغطية الجانب النظري	عدد	١١٩	١٢٦	١٦	٢
	٪	٤٥	٤٨	٦	١
تغطية الجانب التطبيقي	عدد	٣١	٩٥	١١٤	٢٣
	٪	١٢	٣٦	٤٣	٩
تغطية الجوانب الدراسية	عدد	٨٤	١٤٥	٢٩	٥
	٪	٣٢	٥٥	١١	٢

ويتضح من الجدول أن (٨٩٪) من أفراد عينة الدراسة وافقوا على العلاقة الوثيقة بالموضوعات التي تضمنتها الأنشطة العلمية للأكاديمية ومجالات أعمالهم، في حين ارتفعت نسبة الذين افادوا باتساق موضوعات النشاطات مع بعضها البعض إلى (٩٣٪). ومثل هذه النسبة ايضا أفادت بموافقتها على تغطية تلك الموضوعات للجانب النظري للنشاط العلمي، وانخفضت هذه النسبة إلى (٨٧٪) للموافقة على تغطية الجوانب الرئيسة للنشاط العلمي.

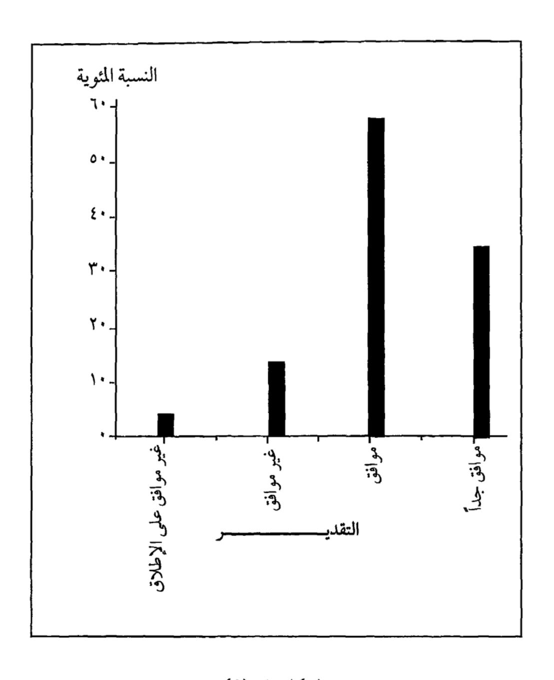
ويلاحظ من الجدول أن أقل نسبة من الموافقة على خصائص الموضوعات التي تضمنتها النشاطات العلمية كانت من نصيب تغطية الجوانب التطبيقية حيث وصلت هذه النسبة إلى أقل من النصف (٤٨٪) وارتفعت نسبة عدم الموافقين على ذلك إلى (٥٢٪). مما يشير إلى ضرورة اهتمام البرامج التي تقدمها الأكاديمية بالجوانب التطبيقية.

ويوضح الشكل رقم (٨) تقييم المشاركين وفق تغطية النشاط للجانبين النظري والتطبيقي، في حين يوضح الشكل رقم (٩) تقييمهم لتغطية الجوانب الرئيسة للنشاط العلمي.



الشكل رقم (٨)

آراء بعض المشاركين حيال تغطيةالنشاط للجانبين النظري والتطبيقي



الشكل رقم (٩)

توزيع آراء المشاركين وفق التغطية الرئيسة للنشاط

٤ . ٣ . ٣ آراء المشاركين لزمن ومكان انعقاد النشاط العلمي

آراء المشاركين للفترة الزمنية للنشاط العلمي

لمعرفة مدى ملاءمة موعد انعقاد النشاط والفترة الزمنية المحددة لها، تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات التي ضمنت في الاستبانة حول هذا المجال.

والجدول رقم (١٧) يوضح آراء المشاركين حول الفترة الزمنية للنشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية.

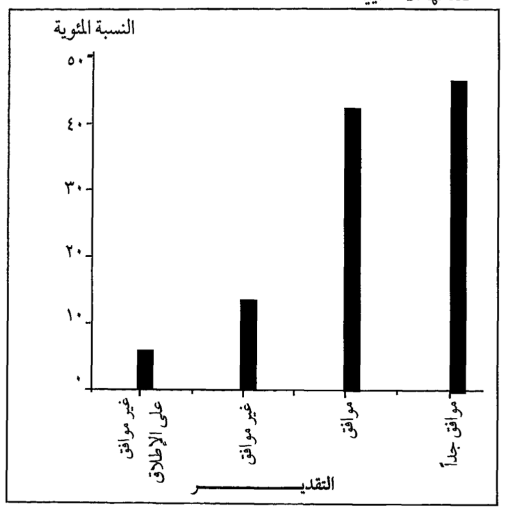
الجدول رقم (١٧)

تقييم المشاركين للفترة الزمنية للنشاط

الفقـــرة	التكرار والنسبة٪	موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق اطلاقاً	لم يجب
١ ـ موعد انعقاد النشاط العلمي مناسب	العدد	١١٧	١٠٦	٣٤	٦	٤
	النسبة	٤٥	٤٠	١١	٢	٢
٢ ـ مناسبة المواعيد الزمنية لتقديم النشاط	العدد	١٠٧	١٢٣	٢٣	٨	٢
	النسبة	٤٠	٤٧	٩	٣	١
٣ ـ كفاية الفترة الزمنية تقديم النشاط	العدد	٨١	١٠١	٦٢	١٥	٤
	النسبة	٣١	٣٨	٣٣	٦	٢
٤ ـ متوسط تقييم المشاركين لزمن النشـــــاط	العدد	١٠	١١٠	٣٩	١٠	٣
	النسبة	٣٨	٤٢	١٥	٤	١

ويتضح من خلال اجابات أفراد عينة الدراسة بالجدول رقم (١٧) ان موعد انعقاد النشاط كان مناسباً بنسبة ٨٥٪ ، كما أفاد ٨٧٪ من أفراد العينة بأن مواعيد تقديم النشاط كان مناسباً، في حين جاءت إجابات ٦٩٪ من عينة الدراسة بأن الفترة الزمنية المحددة لتقديم النشاطات كانت كافية .

والشكل رقم (١٠) يوضح تقييم المشاركين لزمن النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية .



الشكل رقم (١٠)

آراء المشاركين حول الزمن النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية

وجهة نظر المشاركين حول مكان انعقاد النشاط العلمي

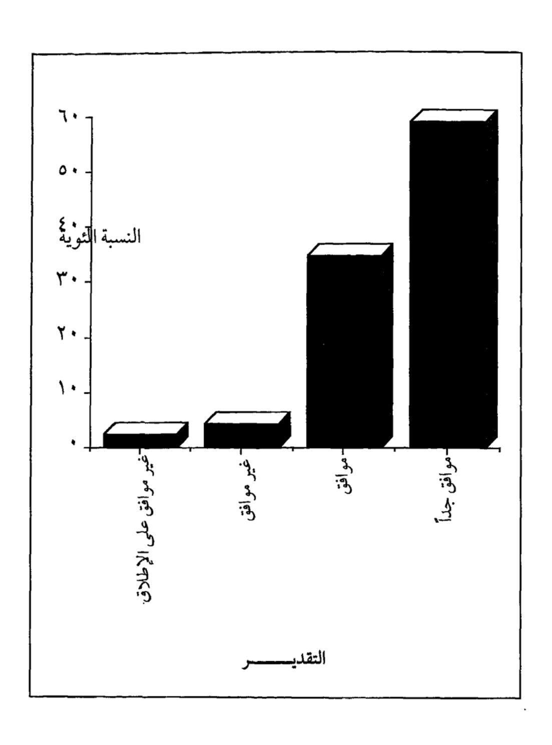
وفي سؤال لعينة الدراسة عن مدى ملاءمة القاعة التي نفذت فيها النشاط العلمي ، اتضح لنا من خلال إجاباتهم بأن ٥٩٪ منهم قد أكدوا موافقتهم تماماً بينما أشار ٣٥٪ منهم بالموافقة ، والجدول رقم (١٨) يبين ذلك .

الجدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة حسب مدى مناسبة القاعة التي عقد فيها النشاط

تحقيق الأهداف	التكرار	النسبة
غير موافق إطلاقاً	٦	٢
غير موافق	١١	٤
موافق	٩١	٣٥
موافق جداً	١٥٥	٥٩
المجموع	٢٦٣	١٠٠

ويتضح من الجدول أن ٩٤٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة يرون مناسبة القاعة التي عقد فيها النشاط العلمي في حين اعترض على ذلك ٦٪ منهم فقط . والشكل رقم (١١) يوضح تقييم المشاركين لمناسبة القاعة لتنفيذ النشاط العلمي .



الشكل رقم (١١)

آراء المشاركين حول مناسبة القاعة المخصصة لتنفيذ النشاط العلمي

٤ . ٣ . ٤ آراء بعض المشاركين حول المادة العلمية

للإجابة عن السؤال الفرعي الخاص بالخصائص المميزة للمادة التي تضمنتها النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية، تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول رقم (١٩) تقييم المشاركين للمادة العلمية في النشاطات التي تقدمها الأكاديمية.

الجدول رقم (١٩)

تقييم المشاركين للمادة العلمية في النشاطات التي تقدمها الأكاديمية

الفقرة		موافق	موافق جداً	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
١ ـ سهلة الفهم	العدد	١٣٨	١١٨	٤	٣
	النسبة	٥٢	٤٥	٢	١
٢ ـ تحقيق أهداف النشاط	العدد	١١٠	١٣٧	١٢	٤
	النسبة	٤٢	٥٢	٤	٣
٣ ـ إتاحة النقاش	العدد	١٤٦	١٠	١٠	٤
	النسبة	٥٥	٣٩	٤	٢
٤ ـ التطرق لمستويات علمية متطورة	العدد	٨٦	١٤٦	٢٦	٥
	النسبة	٣٣	٥٥	١٠	٢
٥ ـ مناسبة توزيع المادة العلمية	العدد	٨٧	١٢٥	٤٤	٧
	النسبة	٣٣	٤٧	١٧	٣

ويتضح من الجدول أن ٩٧٪ من أفراد عينة الدراسة قد أفادوا بسهولة فهم المادة العلمية واستيعابها، وأن ٩٤٪ منهم وافقوا على أن المادة العلمية تحقق أهداف النشاط، وأن نفس هذه النسبة ترى أن المادة العلمية أتاحت تبادل الرأي والنقاش في حين وافقت نسبة ٨٨٪ على أن المادة العلمية المقدمة قد تطرقت إلى مستويات علمية متطورة، و٨٠٪ بمناسبة وقت توزيع المادة العلمية.

٤ . ٣ . ٥ تفاعل أعضاء الهيئة العلمية مع المشاركين

ولمعرفة مدى تفاعل أعضاء الهيئة العلمية مع المشاركين، ومدى مقدرتهم على توصيل المادة العلمية لهم، ومدى خبرتهم وكفاءتهم العلمية، وكذلك إتاحة الفرصة لهم للمناقشة الهادفة وخلق جو من الاحترام المتبادل بين المشاركين وأعضاء الهيئة العلمية، تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء العبارات التي تضمنتها أداة الدراسة في هذا المجال. والجدول رقم (٢٠) يوضح تقييم اعضاء الهيئة العلمية.

الجدول رقم (٢٠)

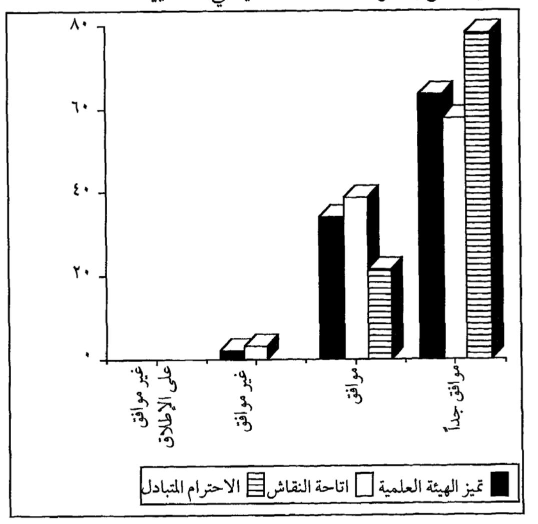
تفاعل المشاركين مع أعضاء الهيئة العملية الذين يقدمون نشاطات الأكاديمية

الفقـــــرة		موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
١ ـ الخبرة والكفاءة	العدد	١٦٧	٩٠	٦	–
	النسبة	٦٤	٣٤	٢	–
٢ ـ المناقشة الهادفة	العدد	١٠٢	٨٠	٥٨	٢٣
	النسبة	٣٩	٣٠	٢٢	٩
٣ ـ الاحترام المتبادل	العدد	٢٠٦	٥٧	–	–
	النسبة	٧٨	٢٢	–	–

ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على معطيات الجدول رقم (٢٠)، يظهر لنا جلياً بأن نسبة ٩٨٪ من عينة الدراسة قد أكدوا بتميز أعضاء الهيئة العلمية بالخبرة والكفاءة، بينما أكدت الأجابة أن ١٠٠٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن العلاقة بين طرفي النشاط اتسمت بالاحترام المتبادل، في حين

انخفضت نسبة من يرون أن أعضاء الهيئة العلمية أتاحوا الفرصة لهم للمناقشة الهادفة إلى ٦٩٪ . وهذا يشير إلى ضرورة الاهتمام بالحوار العلمي والتفاعل بين أعضاء الهيئة العلمية والمشاركين في النشاطات العلمية التي تطرحها الأكاديمية .

والشكل (رقم ١٣) يوضح توزيع تقييم المشاركين لأعضاء الهيئة العلمية الذين يقدمون النشاطات العلمية في الأكاديمية .



الشكل رقم (١٣)

توزيع آراء المشاركين حول أعضاء الهيئة العلمية الذين يقدمون النشاطات العلمية بالأكاديمية

٤ . ٣ . ٦ وجهة نظر المشاركين حول التفاعل الاجتماعي

لدراسة التفاعل الاجتماعي بين المشاركين بعضهم البعض في تبادل الخبرات والحوار العلمي البناء فيما بينهم، وكذلك اتاحة الفرصة لهم للتعبير عن ذاتهم، بالاضافة إلى مدى تجانسهم الثقافي، قام الباحثون بتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة ازاء العبارات التي تضمنتها اداة الدراسة في هذا المجال، والجدول رقم (٢١) يوضح نتائجها.

الجدول رقم (٢١)

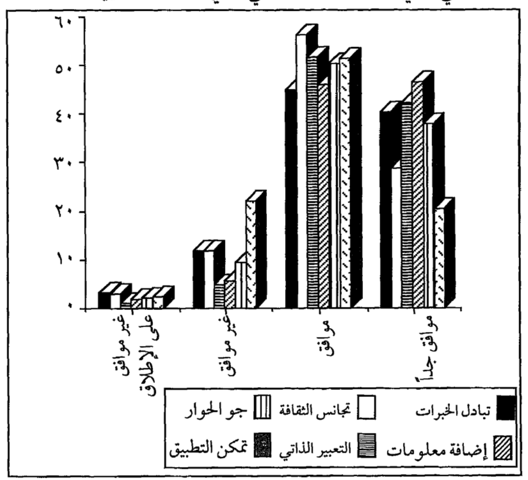
وجهة نظر المشاركين حول التفاعل الاجتماعي فيما بينهم

الفقـــــرة	التكرار والنسبة المئوية	موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
١ - تبادل الخبرات	العدد	١٠٦	١١٨	٣٣١	٦
	النسبة	٤٠	٤٥	١٣	٢
٢ - تجانس المستوى الثقافي	العددً	٧٦	١٤٨	٣٤	٥
	النسبة	٢٩	٥٦	١٣	٢
٣-الحوار العلمي الهادف	العدد	١١١	١٣٦	١٤	٢
	النسبة	٤٢	٥٢	٥	١
٤ -التعبير الذاتي	العدد	١٠٠	١٣٢	٢٨	٣
	النسبة	٣٨	٥٠	١١	١

ويتضح من الجدول رقم (٢١) أن ٨٥٪ من أفراد عينة الدراسة وافقوا على أن النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية أتاحت لهم فرص تبادلهم للخبرات فيما بينهم، وأن نسبة ٨٥٪ أيضاً أفادت بأن هناك تجانساً في المستويات الثقافية للمشاركين مما ساعد على الحوار البناء فيما بينهم.

ويظهر من الجدول أن نسبة الذين يوافقون على أن نشاطات الأكاديمية ساعدت على تبادل الحوار الهادف بين المشاركين إلى ٩٤٪ وأن نسبة الموافقين على إتاحة النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية الفرصة للمشاركين للتعبير عن ذواتهم إلى ٨٨٪ .

والشكل رقم (١٤) يوضح وجهة نظر المشاركين حول مستوى التفاعل الاجتماعي الذي أتاحه النشاط العلمي الذي تقدمه الأكاديمية .



الشكل رقم (١٤)

وجهة نظر المشاركين حول التفاعل الاجتماعي الذي يتيحه النشاط العلمي للأكاديمية

٤ . ٣ . ٧ آراء المشاركين حول الإشراف الإداري

ولمعرفة مدى مساهمة الإشراف الإداري في إنجاز أهداف النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية للمشاركين اشتملت الاستبانة الموزعة عليهم على سؤال حول هذا الموضوع، فجاءت إجاباتهم التي يظهرها الجدول رقم (٢٢).

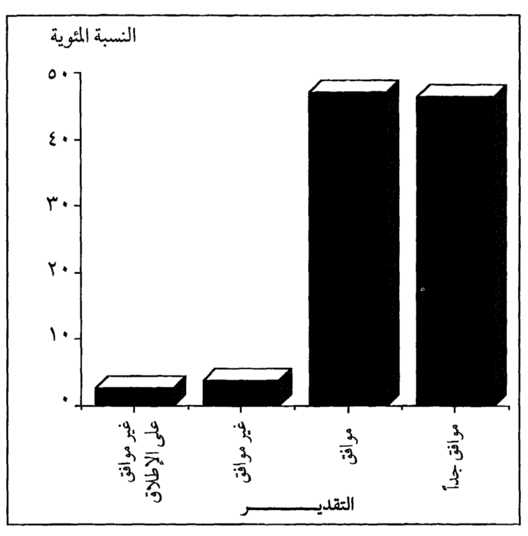
الجدول رقم (٢٢)

آراء المشاركين حول دور الاشراف الإداري في إنجاز اهداف النشاط العلمي

تحقيق الأهداف	التكرار	النسبة
غير موافق إطلاقاً	٤	١,٥
غير موافق	١٠	٣,٨
موافق	١٢٤	٤٧,١
موافق جداً	١٢٢	٤٦,٤
بدون إجابات	٣	١,١
المجموع	٢٦٣	٪١٠٠

ويتضح من الجدول أن ٩٣٪ من أفراد عينة الدراسة يوافقون تماماً على أن الإشراف الإداري له دور فعال في إنجاز أهداف النشاط العلمي الذي تطرحه الأكاديمية في حين اعترض على ذلك ٦٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة.

والشكل رقم (١٥) يوضح رأي المشاركين حول دور الإشراف الإداري في إنجاز أهداف النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية.



الشكل رقم (١٥)

رأي المشاركين حول دور الإشراف الإداري في إنجاز أهداف النشاط العلمي

٤ . ٣ . ٨ استفادة المشاركين من النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية

تضمنت أداة الدراسة بعدين رئيسين حول مجالات الاستفادة من الانشطة التي تقدمها الأكاديمية وهي :

أ ـ جوانب الاستفادة «علمية ـ عملية ـ اجتماعية ـ مهارات ـ اتجاهات» .

ب ـ مجال المشاركة أو التخصصات التي شارك فيها أفراد عينة الدراسة «المخدرات ـ المرور ـ التحقيق الجنائي ، الجريمة، المختبرات الجنائية، الدورات التدريبية». وفيما يلي توضيح لاستجاباتهم.

تقييم المشاركين لجوانب الاستفادة من النشاطات العلمية

يوضح الجدول رقم (٢٣) استجابات المشاركين إزاء جوانب الاستفادة من النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية.

الجدول رقم (٢٣)

تقييم المشاركين لجوانب الاستفادة من النشاط العلمي الذي تقدمه الأكاديمية

جوانب الاستفادة	التكرار والنسبة٪	مستوى الاستفادة				
		ممتازة	جيدة	متوسطة	محدودة	لم يجب
علمية	العدد	١٣٤	١٠٠	٢٠	٦	٣
	النسبة	٥١	٣٨	٨	٢	١
عملية	العدد	٤٠	١٠٧	٤٧	٤٢	٢٧
	النسبة	١٥	٤١	١٨	١٦	١٠
اجتماعية	العدد	٧٠	٩٣	٥٠	٢١	٢٩
	النسبة	٢٧	٣٥	١٩	٨	١١
مهارات	العدد	٤٠	٩٣	٤٥	٤٣	٤٢
	النسبة	١٥	٣٦	١٧	١٦	١٦
اتجاهات	العدد	٣٤	٩٥	٤٥	٤٠	٤٩
	النسبة	١٣	٣٦	١٧	١٥	١٨

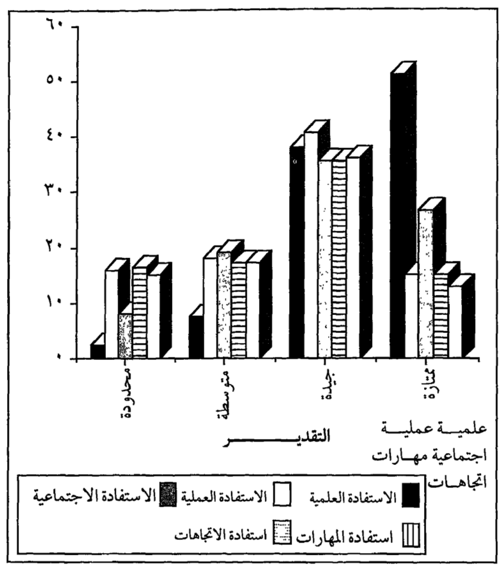
ويتضح من الجدول رقم (٢٣) أن أعلى نسبة من المشاركين ترى أن استفادتهم كانت في الجانب العلمي، حيث وافق على ذلك ٨٩٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة. وتتفق تلك الرؤية مع رؤيتهم لأن موضوع النشاط العلمي يغطي الجوانب النظرية بدرجة اكبر من تغطية الجوانب التطبيقية، لذا انخفضت موافقتهم على استفادتهم من الجانب العملي إلى ٥٦٪.

وفي حين يتضح من الجدول أن ٦٢٪ يوافقون على استفادتهم من المجالات الاجتماعية التي تتيحها النشاطات العلمية للأكاديمية تنخفض نسبة هؤلاء الموافقين إلى ٥١٪ فقط إزاء مدى استفادتهم من المهارات التي تتيحها النشاطات العلمية.

ويكشف الجدول أن أقل من نصف عينة الدراسة ٤٩٪ يرون استفادتهم من النشاطات التي تقدمها الأكاديمية في تعديل اتجاهاتهم إزاء الموضوعات التي تضمنتها تلك النشاطات.

وهذا يؤكد ضرورة توجه النشاطات التي تقدمها الأكاديمية إلى العناية بالجانب المهاري، وإلى اهتمامها بدور لكل الانشطة في إكساب المشاركين اتجاهات إيجابية نحو موضوعات النشاطات العلمية التي تطرحها.

والشكل رقم (١٦) يوضح آراء المشاركين حول جوانب الاستفادة من النشاط العلمي الذي تقدمه الأكاديمية.



الشكل رقم (١٦)

آراء حول جوانب الاستفادة من النشاط العلمي الذي تقدمه الأكاديمية

الاستفادة وفق مجال المشاركة

يوضح الجدول رقم (٢٤) توزيع المشاركين لاستفادتهم من النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية وفقاً لمجال المشاركة.

الجدول رقم (٢٤)

توزيع تقييم المشاركين للاستفادة من النشاط وفق مجالات المشاركة

مجالات المشاركة	التكرار والنسب	مستوى الاستفادة				
		ممتازة	جيدة	متوسطة	محدودة	الفاقد
المخدرات	العدد	١٦	٣٠	٢٤	٥٤	١٣٩
	النسبة	٦	١١	٩	٢١	٥٣
المـــرور	العدد	٨	٢٧	١٦	٧١	١٤
	النسبة	٣	١٠	٦	٢٧	٥٤
التحقيق الجنائي	العدد	٦١	٤٥	١٥	٣٩	١٠٣
	النسبة	٢٣	١٧	٦	١٥	٤٠
الجريمـــة	العدد	٥٤	٥٨	١٩	٣٢	١٠٠
	النسبة	٢١	٢٢	٧	١٢	٣٨
المختبرات الجنائيـــة	العدد	٢٤	٣٨	٢٦	٥٧	١١٨
	النسبة	٩	١٤	١٠	٢٢	٤٥
الدورات التدريبية	العدد	٣٧	٦٦	٢٦	٤٤	٩٠
	النسبة	١٤	٢٥	١٠	١٧	٣٤

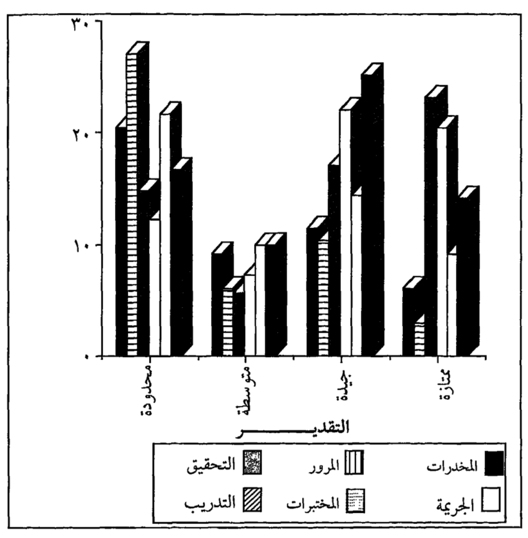
ويتضح من الجدول رقم (٢٤) تردد المشاركين في الاجابات عن مجالات المشاركة وربما يعزى ذلك إلى قلة تمثيل أفراد عينة الدراسة للمجالات التي شملتها الدراسة . فقد ارتفعت نسبة الذين لم يجيبوا على استفادتهم من مجال المرور إلى ٥٤٪ وفي مجال المخدرات إلى ٥٣٪ وفي مجال المختبرات الجنائية إلى ٤٥٪ وفي مجال التحقيق الجنائي إلى ٣٩٪، وفي مجال الجريمة إلى ٣٨٪ .

ويشير الجدول أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أنهم استفادوا بدرجة ممتازة وجيدة في مجال الجريمة حيث وصلت تلك النسبة إلى ٤٣٪، ويليها الاستفادة في مجال التحقيق الجنائي بنسبة ٤٠٪، ثم في مجال التدريب بنسبة ٣٩٪.

ويكشف الجدول أن أقل نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أنهم استفادوا بدرجة ممتازة وجيدة في مجال المرور حيث وصلت تلك النسبة إلى ٢٣٪، ويليها مجال المخدرات بنسبة ١٧٪.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء اختيار عينة الدراسة المشاركين في دورة معينة بذاتها وفي تخصص معين بالذات.

والشكل رقم (١٧) يوضح توزيع المشاركين للاستفادة من النشاط وفق مجال المشاركة.



الشكل رقم (١٧)

توزيع المشاركين للاستفادة من النشاط وفق مجالات المشاركة

٤ . ٣ . ٩ الخدمات المساندة للنشاط العلمي

ونظراً لأهمية الخدمات المساندة في إنجاح أي نشاط علمي لما لها من تأثيرات في نفوس المشاركين، وما يمكن أن تتيحه تلك الخدمات من توفير الجو المريح في الإقامة وخدمات المطعم والمقهى والمواصلات، وكذلك توفير المعلومات العلمية المطلوبة اهتم الباحثون بتقييم هذا الجانب الحيوي للتعرف

على مدى جودة الخدمة، وإن ما يشوبها من أوجه القصور للتغلب عليها مستقبلاً، بالإضافة إلى تحديد مدى فعالية تلك الخدمات المساندة من وجهة نظر المشاركين، وفيما يلي تحليل إجاباتهم.

جودة الخدمات المساندة

يوضح الجدول رقم (٢٥) رؤية المشاركين لمدى جودة الخدمات المساندة للنشاط العلمي.

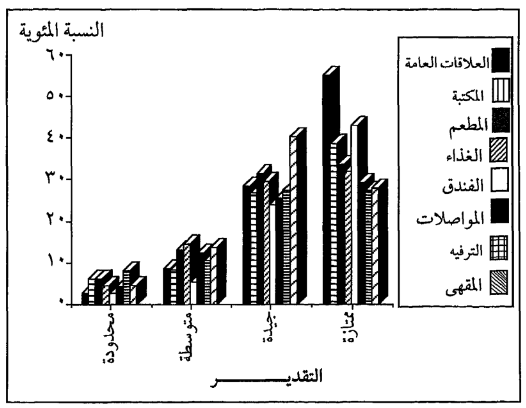
الجدول رقم (٢٥)

الخدمات المساندة للنشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية

الخدمات المساندة		ممتازة	جيدة	متوسطة	ضعيفة	الفاقد
خدمات العلاقات العامة	العدد	١٤٥	٧٥	٢٣	٧	١٣
	النسبة	٥٥	٢٨	٩	٣	٥
خدمات المكتبة	العدد	١٠٢	٧١	٢٢	١٦	٥٢
	النسبة	٣٩	٢٧	٨	٦	٢٠
خدمات المطعم	العدد	٨٨	٨٣	٣٥	١٦	٤١
	النسبة	٣٣,٥	٣٢	١٣	٦	١٦
الوجبات الغذائية	العدد	٨٤	٧٨	٣٨	١٢	٥٠
	النسبة	٣٢	٣٠	١٤	٥	١٩
خدمات الإقامة	العدد	١١٣	٦٣	١٤	٧	٦٦
	النسبة	٤٣	٢٤	٥	٣	٢٥
خدمات المواصلات	العدد	٧٧	٦٧	٣٣	١١	٧٥
	النسبة	٢٩	٢٦	١٢	٤	٢٩
الخدمات الترفيهية	العدد	٧٢	٧٢	٢٨	٢١	٧٠
	النسبة	٢٧,٤	٢٧	١١	٨	٢٧
خدمات المقهى	العدد	٧٤	١٠٦	٣٦	١٢	٣٥
(الكافتيريا)	النسبة	٢٨	٤٠	١٤	٥	١٣

ويكشف الجدول رقم (٢٥) أن العلاقات العامة قد حصلت على أعلى نسبة تشير إلى أن خدماتها ممتازة وجيدة حيث وصلت هذه النسبة إلى ٨٣٪. في حين تراوحت نسب الخدمات التي توفرها الضيافة إلى ٦٧٪، ويليها نسبة الخدمات التي توفرها المكتبة بصورة ممتازة وجيدة إلى ٦٦٪، ويليها نسبة الخدمات التي يوفرها المطعم بنسبة ٦٥٪. وأن أقل نسبة كانت من نصيب مجال الخدمات الترفيهية ٥٤٪ من أفراد عينة الدراسة يرونها خدمات ممتازة وجيدة مقابل ٤٦٪ منهم يرونها خدمات متوسطة أو ضعيفة أو امتنعوا عن الإجابة. ويليها مجال المواصلات وجاءت بنسبة بالمواصلات وبالخدمات الترفيهية.

والشكل رقم (١٨) يوضح توزيع وجهة نظر المشاركين حول الخدمات المساندة.



الشكل رقم (١٨)

يوضح رأي المشاركين حول الخدمات المساندة

تقييم فعالية الخدمات المصاحبة للنشاط

يوضح الجدول رقم (٢٦) تقييم المشاركين لمدى فعالية الخدمات المساندة للنشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية .

الجدول رقم (٢٦)

توزيع مدى فاعلية الخدمات المساندة المصاحبة للنشاط العلي

مستوى فعالية الخدمات المصاحبة للنشاط العلمي	التكرار	النسبة المئوية
فعالية عالية	١١٥	٤٤
فعالية متوسطة	٩٦	٣٦
فعالية محدودة	١٩	٧
لم يجب	٣٣	١٣
المجموع	٢٦٣	١٠٠

ويتضح من الجدول أن حوالي ٤٤٪ من أفراد عينة الدراسة يرون فعالية تلك الخدمات المساندة بدرجة عالية، مقابل ٣٦٪ منهم يرون فعاليتها متوسطة المستوى، و٧٪ منهم يرون فعاليتها محدودة، وامتنع عن الإجابة ١٣٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة .

٥ . ٣ . ١٠ مدى استفادة المشاركين من حضور النشاط

ولتقييم مدى استفادة عينة الدراسة من الحضور للمشاركة في النشاط

العلمي ، وجه إليهم تساؤل حول هذا الموضوع ، فكان ٥٥٪ منهم يرون بأن حضورهم للنشاط كان مفيداً جداً مقابل ٢٣٪ منهم يرون بأن حضورهم كان مفيداً. والجدول رقم (٢٧) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢٧)

توزيع المشاركين وفق مدى استفادتهم من حضور النشاط العلمي

تحقيق الأهداف	التكرار	النسبة
فائدة جيدة جداً	١٤٤	٥٥
فائدة متوسطة	٦٠	٢٣
فائدة محدودة جداً	٢٠	٧
لا ينطبق	٢٣	٩
الفاقد	١٦	٦
المجموع	٢٦٣	٪١٠٠

الخلاصة والمناقشة

غطت الدراسة النشاطات العلمية ولا سيما تلك التي قدمتها كلية الدراسات العليا، وكلية التدريب، ومركز الدراسات والبحوث، والإدارات والأقسام المساندة الأخرى. وأظهرت نتائجها ما يلي :

١ ـ هناك مشاركة عربية واسعة من قبل مختلف الدول العربية في النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية خاصة في الندوات العلمية والمحاضرات واللقاءات العلمية التي ينفذها مركز الدراسات والبحوث والمشاركة في الدورات التدريبية القصيرة أو الطويلة التي ينظمها معهد التدريب في الأكاديمية، ولا تقتصر المشاركة على الطلبة من رجال الأمن العرب أو المعنيين في الوزارات الأخرى كالشؤون الاجتماعية والعمل والعدل وغيرها، بل تمتد هذه المشاركة إلى مشاركة الخبراء والمتخصصين العرب في تنفيذ الأكاديمية لأنشطتها. وقد أصبحت الأكاديمية مكاناً يقدم فيه هؤلاء الخبراء العرب خبراتهم لكافة أبناء الدول العربية، إضافة إلى الفائدة المنتظرة من اجتماعهم والتعاون فيما بينهم وتبادل الخبرات مما يسهم في رفع مستوى هذه الخبرات ويطورها إلى مستوى نوعي أفضل، ومثل ذلك المشاركة في الندوات العلمية والمؤتمرات الدولية التي ينظمها مركز الدراسات والبحوث، إضافة إلى مشاركة باحثين وعلماء وخبراء عرب في إعداد الدراسات والبحوث التي ينجزها مركز الدراسات والبحوث.

٢ ـ تميزت كافة النشاطات العلمية التي قدمتها وتقدمها الأكاديمية بالاستجابة إلى رغبات الهيئات والأجهزة الأمنية العربية، وتمثل ذلك من خلال إنجازها العديد من النشاطات العلمية التي قررتها هذه الهيئات والأجهزة في الخطط الأمنية المتعددة من جهة، ومن جهة ثانية كان هناك العديد

من النشاطات العلمية والدراسات والبحوث التي أنجزتها الاكاديمية، وكانت ذات صلة وثيقة بالمشكلات الأمنية العربية وبالكشف عن الظواهر الإجرامية المستجدة، واستشراف صورة المستقبل ضمن إطار الجهود المكرسة للوقاية من الانحراف والجريمة.

٣ـ اتساع المشاركة في النشاطات العلمية التي تقدمها الأكاديمية مع مرور السنوات، حيث تبين إضافة للمشاركة الواسعة للدول العربية في هذه النشاطات، أن مشاركات الدول العربية تتوسع لتشمل كافة النشاطات العلمية للأكاديمية، كما تزداد هذه المشاركات من حيث عدد المشاركين من كل دولة ولا سيما في الدورات التدريبية.

٤ـ إن المشاركات القليلة لعدد من الدول العربية في النشاطات التي تنظمها الأكاديمية لا يعود إلى عدم رغبة هذه الدول في المشاركة لأسباب تتعلق بنوعية النشاط العلمي، أو بمستواه، إنما تعود لتوفر مثل هذه النشاطات داخل البلد نفسه، حيث هناك عدد من الدول العربية فيها أكاديميات خاصة للشرطة وأجهزة تدريبية على مستوى من الكفاءة ترقى إلى مستوى ما تقدمه أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية من نشاطات لا سيما في مجالي التدريب الأمني أو الدراسات العليا، ولكنها مع ذلك تشارك على نحو متزايد في نشاطات علمية أخرى كالمؤتمرات والندوات العلمية والاجتماعات المتخصصة.

٥ـ إن قيام الأكاديمية بتنظيم بعض النشاطات العلمية في عدد من الدول بالاشتراك مع هيئات علمية كالجامعات، أو بالتعاون مع الأجهزة الأمنية أو وزارات العدل والشؤون الاجتماعية أو الصحة، وذلك تبعاً للموضوع الخاص بكل نشاط، يؤدي إلى نتائج إيجابية كبيرة من بينها

زيادة عدد المشاركين في مثل هذه النشاطات، ولا سيما من قبل الدولة المضيفة. ولذا فإن التعاون في تنفيذ نشاطات مشتركة في الدول العربية يساعد كثيراً الأكاديمية لتطوير ذلك الأسلوب في تنفيذ مهامها العلمية، لكن الأهم من ذلك كله هو وصول النشاط العلمي المتميز إلى كافة الدول العربية.

٦ ـ كشفت الدراسة اهتمام غالبية المشاركين بالنشاطات العلمية التي تنظمها الأكاديمية ورضاهم عن تلك النشاطات، كما أظهرت حسن تفاعلهم معها والاستفادة منها. ولقد أكدت غالبيتهم العظمى على سبيل المثال أن الموضوعات التي قدمت لهم قد غطت فعلاً كافة الجوانب الرئيسة للنشاط. وأن المواعيد التي تقدم فيها هذه المواد العلمية مناسبة، وقد أكد جميع المشاركين تقريباً (٩٨٪) منهم أن أعضاء الهيئة العلمية قد تميزوا بالخبرة والكفاءة المناسبة للنشاطات العلمية، مما يشير إلى حسن اختيار هؤلاء الخبراء والأساتذة من قبَل الإدارات المعنية في الأكاديمية.

وتشير هذه النتائج إلى بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من الأكاديمية لتلافي بعض السلبيات ولدفع العمل العلمي والأكاديمي بها إلى مستويات أفضل على الدوام. منها ضرورة إفساح مجال أكبر لانتساب عدد متزايد للدراسة العليا في كلية الدراسات العليا من غير رجال الأمن كالموظفين المدنيين في السجون العربية، وكذلك العاملين بوزارات الشؤون الاجتماعية والعدل وغيرها من الجهات التي تتوافق اهتماماتها مع النشاطات العلمية والبرامج الدراسية في الأكاديمية. كذلك كشفت الدراسة عن أن أنشطة الأكاديمية تهتم بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي، لذا لابد من إعطاء الجانب العلمي

والتطبيقي الاهتمام الأوفر انسجاماً مع الغايات المرجوة من مختلف نشاطات الأكاديمية وعلاقتها بالأمن .

٧ـ لا تقتصر النتائج الإيجابية لمشاركة أعداد كبيرة من الخبراء العرب في تنفيذ النشاطات العلمية للأكاديمية على خبرة هؤلاء وما ينتج عن التعارف فيما بينهم وإطلاع كل منهم الآخر على بعض جوانب الخبرات المتخصصة لكل منهم إضافة إلى تبادل المعلومات فيما بينهم عن المؤسسات والهيئات التي ينتمون إليها ، بل امتد أثر هذه النتائج الايجابية إلى المشاركين والمتدربين وطلاب الدراسات العليا الذين يلتحقون بالأكاديمية للتحصيل العلمي أو للتدريب . فقد أكد هؤلاء على أهمية الخبرات والمعلومات التي يتبادلونها كما أكدت التجارب العلمية على أهمية التعارف بين هؤلاء وانعكاس هذا التعارف إيجاباً على تعاونهم في تنفيذ المهام التي يقومون بها في الأجهزة التي يعملون بها . إن هذه الحقيقة تجعل من الأكاديمية مكاناً متميزاً يلتقي فيه الخبراء العرب ورجال الأمن العرب مما يسهل تعاونهم ويطور سبل إنجاز مهامهم ، ويجعلهم يؤمنون على نحو ثابت بأن الأمن العربي وأمن كل بلد من البلدان العربية بمثابة وحدة متكاملةولابد أن يكون ثمرة عمل دؤوب وجهد مخلص .

المراجـــع

أحمد، محسن عبد الحميد (١٩٩٨). التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (٢٠٠٠م). مسيرة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عشرين عاماً (١٩٨٠-١٩٩٩م). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٩٩٧). دليل معهد البحوث. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٩٨٨). الهيكل التنظيمي لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٩٩٨). دليل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٩٩٩). دليل معهد التدريب. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البداينة، ذياب (١٩٩٨). الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي، دراسة قدمت إلى الندوة العلمية حول دور البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية المنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض خلال الفترة من ٢٣-٢٥/ ١١/ ١٩٩٨م.

البداينة، ذياب (١٩٩٦)، معوقات استخدام البحث الاجتماعي التطبيعي نحو تحسين الوصل بين البحوث الاجتماعية التطبيقية وعملياتها في اتخاذ القرار، مجلة دراسات جامعة مؤته، الكرك.

الخطيب، أحمد وآخرون (١٩٨٥). البحث والتقويم التربوي، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

الخلف، مؤيد، والحمامي، يوسف (١٩٩٠). «أسس تقويم الدراسات العليا في جامعة الملك سعود وبعض الجامعات الأمريكية». الاجتماع الثاني لعمداء ومسئولي الدراسات العليا بجامعات دول الخليج، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الزعيمي، محمد (١٩٩٤). خصائص الباحث في العلوم الاجتماعية، دراسة مقدمة إلى ندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية بالوطن العربي، دمشق.

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الجواد، نور الدين محمير (١٩٩٤). الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الشعلان، فهد أحمد؛ وإسماعيل، إبراهيم محمد (٢٠٠٠)، التدريب الأمني العربي تجربة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في تدريب الكوادر الأمنية العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العساف، صالح حمد (١٩٨٩). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

الفايدي، محمد عويض عواد (١٩٩٨) معوقات استخدام البحوث العلمية في معالجة المشكلات الأمنية «دراسة مسحية على بعض الأجهزة

الأمنية في المملكة العربية السعودية»، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المنيع، محمد عبد الله (١٩٩٦). «أسس تقويم الدراسات العليا في جامعة الملك سعود وبعض الجامعات الأمريكية، الاجتماع الثاني لعمداء ومسئولي الدراسات العليا بجامعات دول الخليج، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

النعيمي، طه (١٩٩٧) تطبيق نتائج البحث العلمي لاغراض التنمية، جامعة صنعاء، اليمن.

الوزان، السيد محمد حلمي (١٩٩١). «الاحتياجات التدريبية بين النظرية والتطبيق بجهاز الشرطة». المجلة العربية للتدريب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. المجلد (الرابع)، العدد (الثامن).

الوكيل، صبري كامل (١٩٨٩). مدى كفاءة الدراسات العليا في ضوء معوقاتها والامكانات المتاحة لها: دراسة مقارنة بن مصر والكويت والسعودية. «رسالة دكتوراه غير منشورة». كلية التربية، جامعة طنطا.

خليل، أحمد ضياء الدين (١٩٨٦). الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل: دراسة نفسية جنائية للجريمة سلوكا ومواجهة، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٨٢). العلم والبحث العلمي، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

صيداوي، أحمد (١٩٨٨). «الدراسات العليا في الجامعات العربية»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٢٥).

عالم، محمد أسعد (١٩٩٧). تصنيف التدريب الأمني في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. دراسة مقدمة إلى الاجتماع الخامس للمسئولين عن التدريب في الأجهزة الأمنية العربية المنعقدة في رأس الخيمة ١٥-١٧ شعبان ١٤١٨هـ الموافق (١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٧م).

عبد الموجود، محمد عزت (١٩٨٥). «الدراسات العليا: طبيعتها وإدارتها»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (١٩).

فرج الله، جميل (١٩٨٨). «ايكولوجية التدريب بالشرطة». المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، العدد (٣).

متولي، مصطفى محمد (١٩٩٩). خصائص الباحث في العلوم الاجتماعية، دراسة مقدمة إلى ندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية بالوطن العربي، دمشق.

مجلس وزراء الداخلية العرب (١٩٩٧). قرار رقم ٢٦٧ الدورة الرابعة عشر (٤-٥ يناير ١٩٩٧)، تونس: الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

محمود، محمد فتحي (٢٠٠٠م). الخطة الاستراتيجية للاتفاقيات الثقافية ودورها في تطوير الدراسات العليا: دراسة تطبيقية على أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسا العليا والعلاقات الثقافية، يناير ٢٠٠٠م.

مرعي، محمد جمال (١٩٧٠). فن التدريب الجديد في مجالات التنمية. القاهوة: مكتبة القاهرة الحديثة.

ملحس، ثريا عبد الفتاح (١٩٧٣). منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت : دار الكتاب اللبناني.

Kerlinger, F. N. (1976). Foundations of Behavioral Research, New York : Holt, Rinehart and Winston Inc.

United Nations (1966). Hand Book of Training in the Public Service, New York : U.N. Publications.

Al-Badayneh,Diab and Subhash Sonnad (1993).An Analysis of the Job Performance and Jop Satisfaction Relationship Among Nurses in Jordanian Hospitals. Abhath Al-Yarmouk, Vol.q,(1),29-66.

Kane,J.S.& Lawler, E.E.,III.(1979).Preformance appraisal Effectiveness:IES Assessment and Deferminants,in B.M.staw (ed),Research in Organizatonal behavior,(pp 425-478).Green whch Ct:Jal Press.

Landy,F.J.(1985).Psychology of Work Behavior.Homwood,IL. Dorsy Press.

الإخراج الفني والطباعة ـ مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف: ٢٤٦١٠٠٤٥

ردمك: ٤ ـ ٢٨ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠